

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

الدورة التنظيمية، 15 نيسان/أبريل 2021

الدورة الموضوعية، 1-25 حزيران/يونيه 2021*

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

تدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الإدارة) ركيزة التنمية في الأمانة العامة، بسبل منها كفاءة التعاون الدولي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وتقوم بذلك من خلال: (أ) تقديم الدعم الفني للهيئات التي تعالج مسائل التنمية، وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وهيئات خبرائه ذات الصلة؛ (ب) رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي؛ (ج) تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها، ولا سيما من خلال دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا التقييم، تُعَيَّن مدى أهمية وفعالية وكفاءة جهود الإدارة للتنفيذ المتكامل للبرامج، من خلال النظر في أربع شعب موضع تركيز خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2019.

* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ تقديرية.

** E/AC.51/2021/1



ودعمت الإدارة عدداً كبيراً من الولايات المتعددة الأوجه وأظهرت قيمتها المضافة الفريدة بوصفها الجهة التي تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن مسائل التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من خلال خبرتها التقنية في دعم المداوالت الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، فضلاً عن قدرتها على ترجمة المعايير المتفق عليها عالمياً إلى نواتج دعمت تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

ودعمت الإدارة أيضاً بفعالية التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030 من خلال تيسيرها للقرارات الحكومية الدولية. غير أن الإدارة كانت أقل فعالية في رصد فائدة منتجاتها البحثية والتحليلية وأعمالها في مجال تنمية القدرات. ولئن عُيُنِت بعض النتائج المحددة، فإن عمل الإدارة في هذين المجالين عانى عموماً من عدم الاستمرارية والتقييم. وعلاوة على ذلك، لم تكن الإدارة سوى في مرحلة مبكرة من الربط الفعال بين مجالي العمل المذكورين. وعلاوة على ذلك، لئن كانت الجهود المبذولة لتحقيق برنامج عمل متكامل قد تحسنت، فإن عملية التخطيط التي تقوم بها الإدارة لم تكن شاملة ولا استراتيجية بشكل كامل. وكان ذلك ينطبق أيضاً في مجالي التعاون بين الشعب والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على الرغم من وجود بعض الاتجاهات الواعدة.

وكانت توجد عدة وثائق تأسيسية تحدد رؤية الإدارة الشاملة للإصلاح، ولكن الوثائق المتعلقة بالتنفيذ الكامل والوثائق التوجيهية كانت لا تزال توضع. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك تواصل ووضوح كافيان بشأن كيفية تنفيذ تدابير الإصلاح. وعلى سبيل المثال، كان التواصل بشأن الدعم المقدم من الإدارة إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لا يزال يتطور.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيتين البالغتي الأهمية، (أ) و (هـ)، والتوصيات الهامة

الثلاث التالية إلى الإدارة:

- (أ) مواصلة تعزيز الخطة الاستراتيجية السنوية الحالية من أجل تغطية جميع أنشطة الإدارة الرئيسية بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج؛
- (ب) وضع خطة لزيادة الاستفادة من إمكانات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
- (ج) التنفيذ الكامل للخطوات المحددة في استراتيجيتها لتنمية القدرات؛
- (د) التنفيذ الكامل لخطةها الرامية إلى توسيع نطاق توزيع منشوراتها وتعزيز فائدتها؛
- (هـ) وضع خطط عمل للتنفيذ ومواصلة نشر التوجيهات المتعلقة بإصلاحها التنظيمي.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - المقدمة والهدف
4	ثانياً - معلومات أساسية
8	ثالثاً - المنهجية
9	رابعاً - نتائج التقييم
9	ألف - أظهرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قيمتها المضافة الفريدة بوصفها الجهة التي تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وفي بعض المجالات الأخرى، كان دور الإدارة الحاسم لا يزال يتبلور
13	باء - دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بفعالية التقدم المحرز من الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030 من خلال تيسيرها للقرارات الحكومية الدولية؛ لكن كانت النتائج أقل وضوحاً فيما يتعلق بالبحث والتحليل وتنمية القدرات وأوجه الترابط بين جميع المجالات الوظيفية الثلاثة
22	جيم - تحسنت جهود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق برنامج عمل متكامل بغية دعم خطة عام 2030 بفعالية، ولكن عملية التخطيط الحالية لم تدعم بشكل كامل التخطيط الاستراتيجي الشامل
24	دال - تحسن تعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عبر برامجها الفرعية، ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ لكن، أدى عدم كفاية آليات التنسيق إلى تفويت فرص لزيادة الاتساق
28	هاء - اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خطوات لتنفيذ الإصلاح على مستواها المؤسسي دعماً لأهداف التنمية المستدامة، لكن تفعيله الكامل لا يزال عملاً جارياً لأنه لم تتضح بعد نتائج ملموسة ..
32	خامساً - الاستنتاجات
33	سادساً - التوصيات
	المرفقات
36	الأول - التعليقات الواردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
38	الثاني - نتائج العمليات الحكومية الدولية حسب الشعبة موضع التركيز، لعام 2018

أولاً - المقدمة والهدف

1 - كان الهدف من هذا التقييم هو إجراء تحديد منهجي وموضوعي قدر الإمكان لمدى أهمية وفعالية وكفاءة الجهود المبذولة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتنفيذ المتكامل للبرامج بغية تحقيق ولايتها المتمثلة في دعم الدول الأعضاء خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. وفي التقييم، يُحدّد التنفيذ المتكامل للبرامج بأنه التلاحق وأوجه الترابط بين المجالات الوظيفية (المجال الحكومي الدولي، والبحث والتحليل، وتنمية القدرات)، والمجالات المواضيعية (المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والبرامج الفرعية، وكذلك بين الإدارة وشركائها في الأمم المتحدة. ونظراً للولاية الواسعة النطاق والمتعددة الأوجه المسندة إلى الإدارة، قلصت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية نطاق التقييم لإجراء عملية دقيقة بشكل كاف ومستندة إلى الأدلة، وذلك بتحديد أربعة برامج فرعية ينصب التركيز الرئيسي عليها⁽¹⁾ تغطي نطاق مهام الإدارة دعماً للتنمية المستدامة. وانبثق موضوع التقييم عن تقييم للمخاطر على مستوى البرامج ورد وصفه في الورقة التمهيدية المتعلقة بالتقييم وأجري التقييم وفقاً لقواعد ومعايير التقييم المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

2 - وطلبت تعليقات مديري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مشروع التقرير وأخذت في الاعتبار في التقرير النهائي (انظر المرفق الأول).

ثانياً - معلومات أساسية

الولاية

3 - ظل التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، في صميم ولاية المنظمة منذ إنشائها، وهو من بين أولوياتها الرئيسية. وتُستمد ولايات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من قرارات عديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، اتخذت على مدى عقود من الزمن.

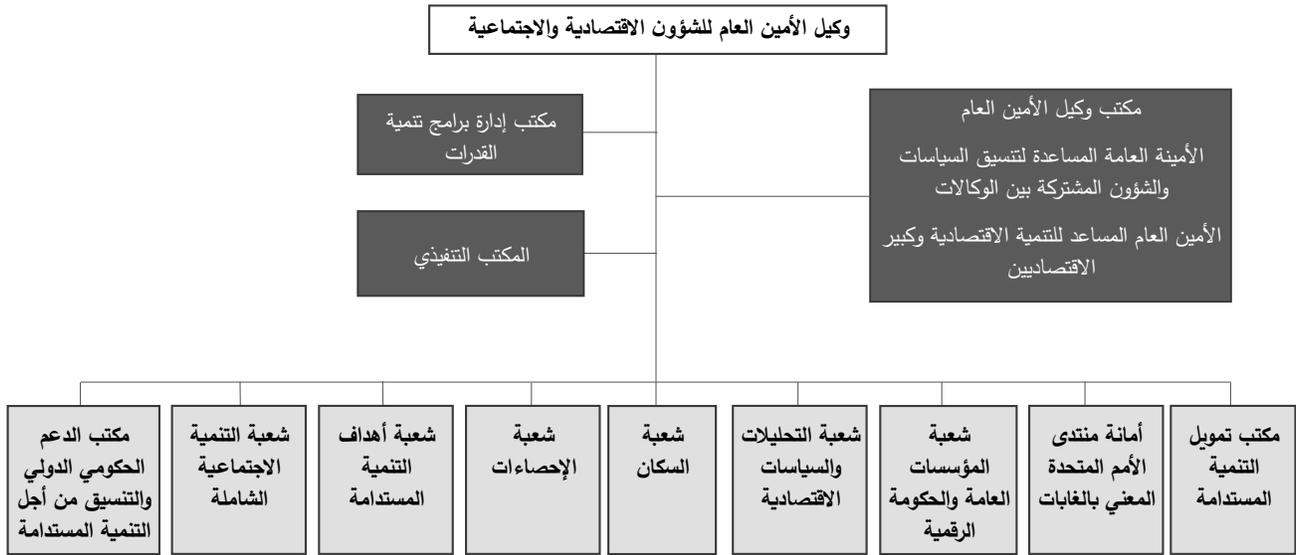
4 - والهدف العام للإدارة هو دعم ركيزة التنمية في الأمانة العامة، بسبل منها كفالة التعاون الدولي في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وتتصدى الإدارة للتحديات المتشابكة الماثلة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فيما تساهم في إقامة علاقة تعاضد بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولتشجيع المزيد من الدعم المتسق والمنسق والشامل لعدة قطاعات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تسعى الإدارة إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي والشركات داخل الأمانة العامة ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين⁽²⁾.

5 - ووكيل الأمين العام بالإدارة مسؤول أمام الأمين العام، ويقدم له المشورة بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وكذلك بشأن القيادة الفكرية ومجموعة من القضايا الناشئة والتحليلات. ويساعد الوكيل العام الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين والأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات. وتُقدم في الشكل الأول لمحة عامة عن الهيكل التنظيمي في تموز/يوليه 2019، بما في ذلك الشعب التسع التي تتحمل المسؤولية الفنية عن تنفيذ برنامج عمل الإدارة.

(1) شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، وشعبة أهداف التنمية المستدامة، وشعبة الإحصاءات، وشعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الشكل الأول.

(2) A/74/6 (Sect. 9)، الفقرة 9-154.

الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تموز/يوليه 2019



العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي تقدم لها الخدمات إدارة الشؤون

<ul style="list-style-type: none"> الجمعية العامة (اللجان الثانية والثالثة) المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لجنة السكان والتنمية لجنة التنمية الاجتماعية اللجنة الإحصائية 	<ul style="list-style-type: none"> منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتابعة الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لجنة السياسات الإنمائية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
--	--	--

المصدر: الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ترتيبات الحوكمة

6 - تمارس الدول الأعضاء الحوكمة المؤسسية من خلال مشاركتها في دورات اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، وبناء على التقارير، تنظر الجمعية في الإطار الاستراتيجي للإدارة وميزانياتها البرنامجية وتوافق عليهما. وتدعم الإدارة أعمال اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

الموارد

7 - تمول ميزانية الإدارة من خلال أربعة مصادر هي: الميزانية العادية، والموارد الخارجة عن الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية. ولئن كان المصدران الأولان يدعمان برنامج العمل العام للإدارة، فإن البرنامج العادي للتعاون التقني يستهدف تحديداً استكمال عملها الرامي إلى دعم البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان الخارجة من نزاعات

في مجال تنمية القدرات، وعلى وجه التحديد في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وكذلك نتائج مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة.

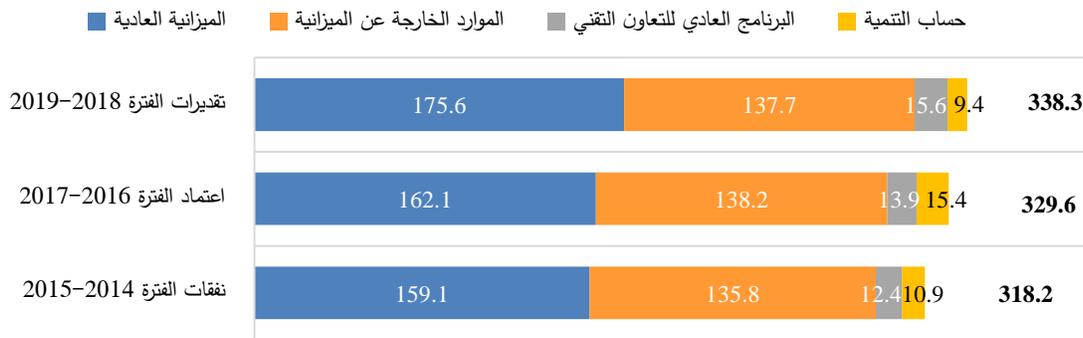
8 - ويتألف حساب التنمية كمصدر تمويل من موارد لدعم أعمال تنمية القدرات التي تضطلع بها مختلف برامج الأمم المتحدة. وتحمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية الإدارية العامة عن الحساب، الذي بلغت موارده 28,4 مليون دولار بالنسبة لفترة السنتين 2018-2019. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الإدارة نسبة مئوية من تمويل حساب التنمية لدعم برنامج عملها، وذلك في كثير من الأحيان مع شركاء من الأمانة العامة.

9 - ويبين الشكل الثاني ميزانية الإدارة ونفقاتها للفترة من عام 2014 إلى عام 2019. وبلغ إجمالي الميزانية المقترحة للإدارة، من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية والبرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، لفترة السنتين 2018-2019 حوالي 338,3 مليون دولار.

الشكل الثاني

تمويل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حسب المصدر، 2014-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

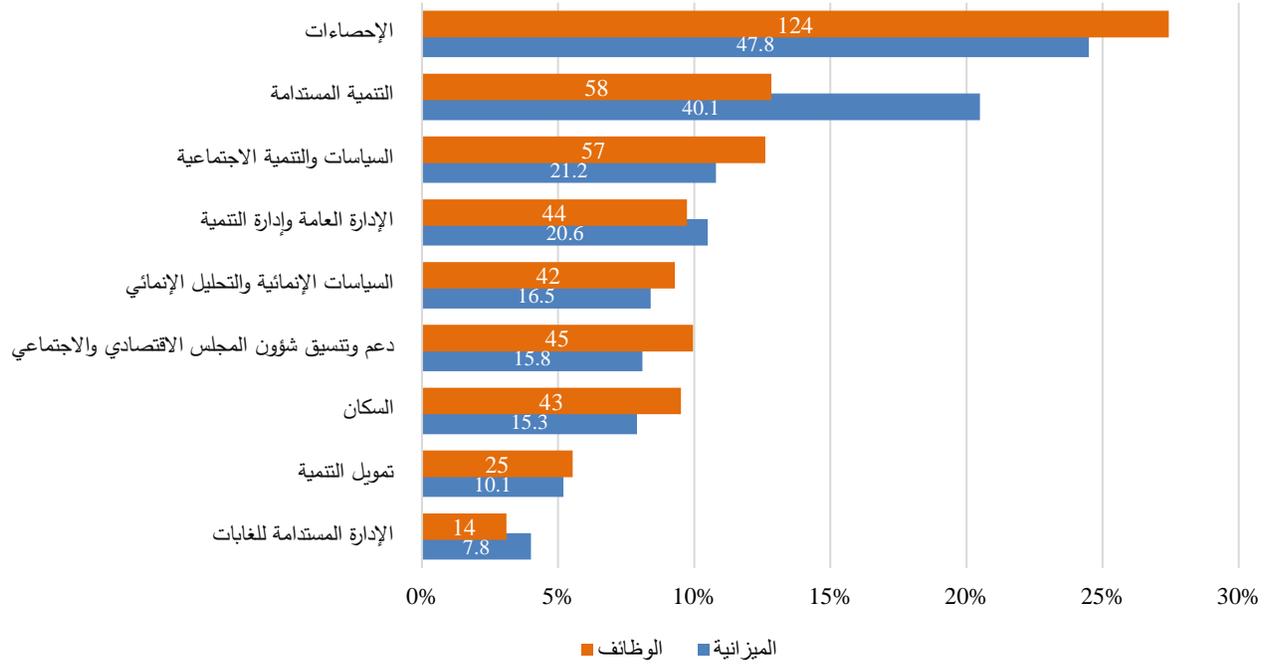


المصدر: A/72/6 (Sect. 9)، و A/72/6 (Sect. 23)، و A/72/6 (Sect. 35).

10 - وحصلت شعبة الإحصاءات على أكبر نسبة من الميزانية البرنامجية المجمعة، بلغت 24,5 في المائة من الميزانية، وأكبر عدد من الوظائف (27 في المائة)، تليها شعبة التنمية المستدامة بنسبة 20,5 في المائة من الميزانية و 13 في المائة من الوظائف (انظر الشكل الثالث). وعموماً، مثلت البرامج الفرعية الأربعة موضع التركيز الرئيسي، أو الشعب موضع التركيز (الإحصاءات، والتنمية المستدامة، والسياسات والتنمية الاجتماعية، والسياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)، التي يجري تقييمها 64 في المائة من الموارد المدرجة في الميزانية و 62 في المائة من الوظائف في الفترة 2018-2019.

تخصيص وظائف وميزانية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حسب البرنامج الفرعي (الميزانية العادية، والموارد الخارجة عن الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون التقني) للفترة 2018-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: A/72/6 (Sect. 9) و A/72/6 (Sect. 23).

سياق العمل

11 - الدعم المقدم من الإدارة في الماضي لخطة الأمم المتحدة للتنمية ولخطة عام 2030. وتماشيا مع عقود من مداوات الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية الحاسمة، قدمت الإدارة الدعم الفني، بما في ذلك إما بصفتها الأمانة العامة للمؤتمر أو بصفتها أمانة فنية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- (أ) بشأن السياسة العالمية للتنمية المستدامة: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2012؛
- (ب) بشأن الخطة الاجتماعية العالمية: خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة، 2002؛
- (ج) بشأن تمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، 2015؛
- (د) بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية: إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، 2014.

12 - ومن خلال خطة عام 2030، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2015، وضعت مجموعة شاملة من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية والمؤدية إلى التحول، وأضفي الطابع الرسمي على التزام الدول

الأعضاء بالعمل على تنفيذها بالكامل، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽³⁾. وتضطلع الإدارة، بوصفها الأمانة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، بالمهام الرئيسية التالية دعماً لخطّة عام 2030⁽⁴⁾، مع ضمان التكامل والتآزر بين برامجها الفرعية التسعة:

(أ) تقديم الدعم الفني للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تعالج قضايا التنمية، بما في ذلك الجمعية العامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان وهيئات الخبراء ذات الصلة (الدعم الحكومي الدولي، بما في ذلك العمل المعياري)؛

(ب) رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي (البحث والتحليل وتوليد المعارف)؛

(ج) تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها، ولا سيما في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (دعم تنمية القدرات وتقديم المعارف).

13 - إصلاحات الإدارة. أُقر في قرار الجمعية العامة 243/71 و 279/72 بمستوى الطموح في خطة عام 2030، والحاجة إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواجهة هذا التحدي. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصادر في عام 2019، فإن تنشيط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتعزيز التلاقي بين عمل المنظمة المعياري والتحليلي والتشغيلي على الصعيدين الإقليمي والعالمي⁽⁵⁾. وفي هذا السياق، طُلب في قرار الجمعية 299/70، إلى الأمين العام أن يعزز فعالية الإدارة وكفاءتها ومساءلتها وتنسيقها الداخلي من أجل دعم متابعة خطة عام 2030 واستعراضها.

ثالثاً - المنهجية

14 - اتبع التقييم نهجاً متعدد الأساليب، يتألف مما يلي:

(أ) عمليات استعراض منظمة للوثائق، بما في ذلك '1' التحليل المعياري لقرارات ومقررات وإعلانات عام 2018؛ '2' تحليل مشاريع تنمية القدرات؛ '3' التحليل المكتبي للتخطيط الاستراتيجي والإبلاغ؛ '4' تحليل وثائق الإصلاح؛

(ب) تحليل لقواعد بيانات الإدارة، وأداء البرامج، وبيانات الميزانية؛

(ج) دراسة استقصائية لأصحاب المصلحة في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي تُقدم لها الخدمات الشُعَبُ موضع التركيز؛

(3) انظر قرار الجمعية العامة 1/70.

(4) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي www.un.org/en/desa/what-we-do وقرار الجمعية العامة 299/70.

(5) A/74/73-E/2019/14، الفقرة 164.

- (د) دراسة استقصائية لأصحاب المصلحة الآخرين في الإدارة، بما في ذلك النظراء في اللجان الاقتصادية الإقليمية، وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- (هـ) دراسة استقصائية لموظفي الإدارة؛
- (و) إجراء مقابلات مع 41 من موظفي الإدارة.
- (ز) إجراء مقابلات مع 107 من أصحاب المصلحة في الإدارة، بمن فيهم ممثلون عن الدول الأعضاء وموظفو الأمم المتحدة العاملون في اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من إدارات الأمم المتحدة؛
- (ح) المراقبة المباشرة لأكثر من 30 جلسة واجتماع مؤتمر قدمت الإدارة الدعم لها، بما في ذلك الاجتماع العام والأنشطة الجانبية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ودورات قمة بشأن أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا وفي جلسة في إطار الاجتماع العالمي للمنسقين المقيمين عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

15 - القيود. جُمعت بعض البيانات من خلال منظورات أربعة برامج فرعية موضع تركيز رئيسي، كانت بمثابة وكلاء للتقييمات على نطاق الإدارة. وقد خفف مكتب خدمات الرقابة الداخلية من هذا القيد بتحليل أوجه الترابط مع البرامج الفرعية الأخرى للإدارة. وانصب التركيز على نطاق الإدارة في عمليات أخرى لجمع وتحليل البيانات: عمليات الاستعراض المنظمة للوثائق (التحليل المستندي للتخطيط الاستراتيجي والإبلاغ، وكذلك تحليل وثائق الإصلاح)، وتحليل أداء البرامج وبيانات الميزانية، والدارسات الاستقصائية للإدارة، والمقابلات مع مديري الشعب، والمقابلات مع أصحاب المصلحة، والملاحظة المباشرة.

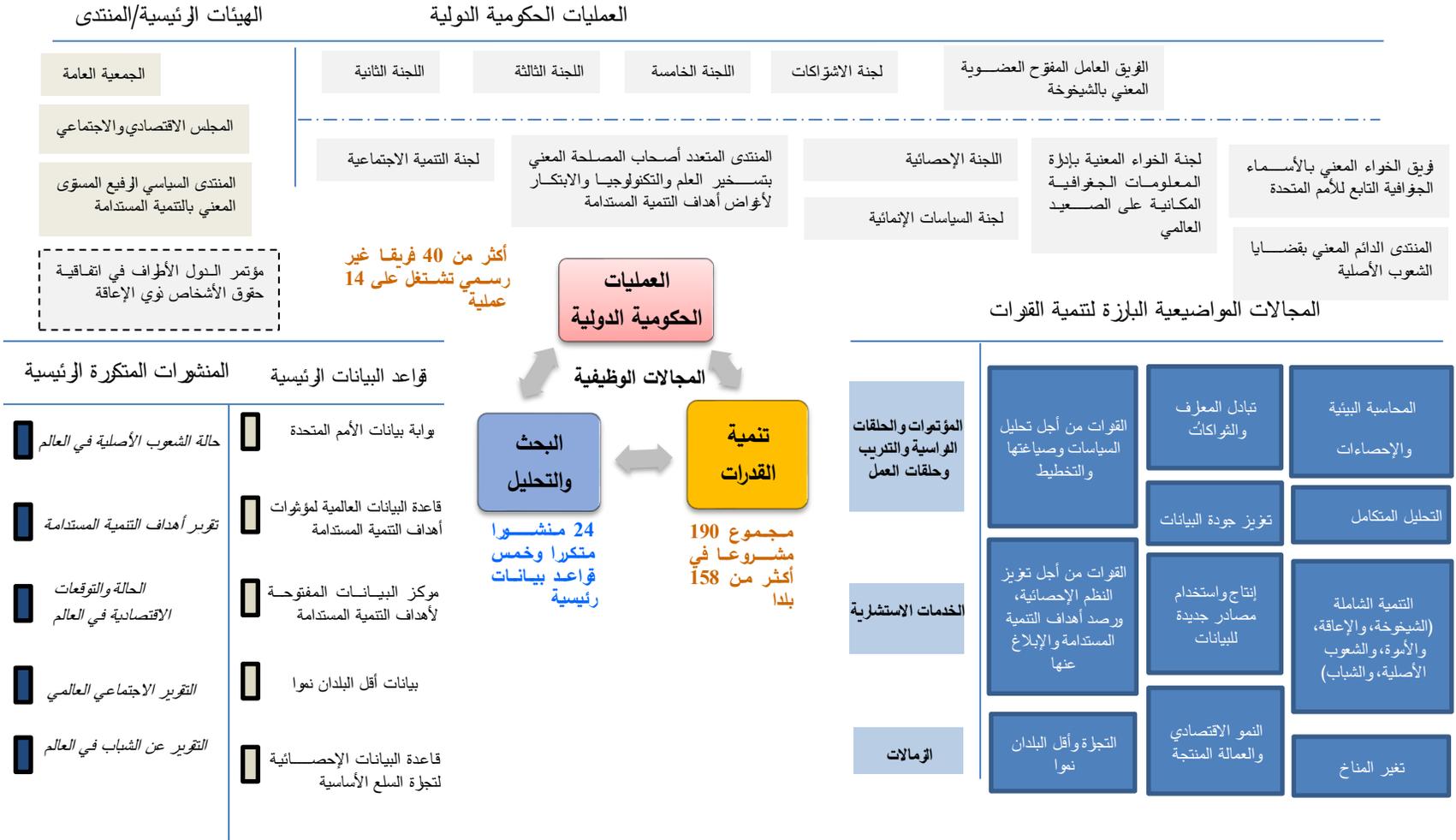
رابعاً - نتائج التقييم

- ألف - أظهرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قيمتها المضافة الفريدة بوصفها الجهة التي تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وفي بعض المجالات الأخرى، كان دور الإدارة الحاسم لا يزال يتبلور
- دعمت الإدارة ولايات معقدة ومتعددة الأوجه - بما في ذلك ولايات أحدث متعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمسؤوليات التي أعيدت صياغتها مؤخراً فيما يتعلق بالإصلاح الإنمائي بالأمم المتحدة
- 16 - دعمت الإدارة عدداً كبيراً جداً ومتزايداً بسرعة من الولايات المتميزة. ففي فترتي السنتين الماضيتين، زاد عدد الولايات التشريعية التي تدعمها الشعب الأربع موضع التركيز بنسبة تزيد على 30 في المائة في طائفة واسعة من المجالات. وشملت الأمثلة على ذلك تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً، والتصدي لعدم المساواة، ودعم الإعداد للاستعراض الوطني الطوعي، والدعم الإحصائي. واستجابة للمجموعة المتعددة الجوانب من الولايات، اضطلعت الإدارة بأعمال معقدة لدعم العمليات الحكومية الدولية، وإعداد البحوث والتحليلات، وتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات. وإذا ما أخذ في الاعتبار الدعم الحكومي الدولي فقط المقدم من الإدارة، قدمت الشعب الأربع موضع التركيز الخدمات في عام 2018 إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و 14 عملية حكومية دولية مختلفة، بما في ذلك عمليات اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، ولجان متعددة، فضلاً عن المسؤولية التي أضيفت مؤخراً المتمثلة في دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي له ولايات عديدة متعلقة بدعم تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الإدارة أكثر من 40 فريقاً غير رسمي يعمل على مجموعة متعددة الجوانب من الولايات الحكومية الدولية. وأعدت شعب الإدارة العديد من نواتج البحث والتحليل، التي تراوحت بين المنشورات الرئيسية مثل تقرير أهداف التنمية المستدامة، والموجزات السياسية، والرسوم البيانية وأشرطة الفيديو، ومنبر معارف التنمية المستدامة. ودعمت الشعب موضع التركيز 190 مشروعاً لتنمية القدرات، تم تخصيص أكثر من 50 مليون دولار لها، بين عامي 2016 و 2019 (انظر الشكل الرابع والنتيجة باء).

17 - وما زاد من التعقيد هو أنه دُعيت المنظمة إلى أن تكفل تحولاً طموحاً للإدارة، يشمل معظم جوانب عملها، مما يمكن الإدارة من أن تشارك مشاركة كاملة في جهود إعادة التنظيم على نطاق المنظومة وتعظيم مساهماتها في أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الدعم الحكومي الدولي، والاضطلاع بقيادة فكرية أقوى، واتباع نهج تعاونية أكثر، واعتماد مجموعات مهارات جديدة (انظر 9 (Sect. 9) A/74/6).

عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتعدد الأوجه في ثلاثة مجالات وظيفية



المصدر: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية: بيانات أنشطة تنمية القدرات التي تقوم بها الإدارة؛ (9) (Sect. 6) A/72؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الملامح الرئيسية، 2018-2019.

تم الاعتراف بشكل كبير بالدور الفريد الذي تضطلع به الإدارة بوصفها جهة داعية إلى عقد اجتماعات على الصعيد العالمي نظرا لقدرتها على ترجمة المعايير المتفق عليها عالميا إلى إجراءات لدعم تلبية احتياجات الدول الأعضاء

18 - في السياق الصعب وعلى نطاق مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة، تم الاعتراف باستمرار بدور الإدارة بوصفها الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات على الصعيد العالمي باعتباره ميزتها النسبية الرئيسية. فقد أعطى أصحاب المصلحة الذين أجريت مقابلات معهم والمجيبون على الدراسات الاستقصائية بانتظام تقييما أعلى لعمل الإدارة في مجال دعم الهيئات الحكومية الدولية مقارنة بتقييمهم لعملها في مجال البحث والتحليل وتنمية القدرات. وأشار أكثر من 90 في المائة من المجيبين على الدراستين الاستقصائيتين لأصحاب المصلحة إلى أنهم إما يوافقون بشدة (68 في المائة من أصحاب المصلحة في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء و 43 في المائة من أصحاب المصلحة الآخرين) أو يوافقون إلى حد ما (30 في المائة من أصحاب المصلحة في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء و 48 في المائة من أصحاب المصلحة الآخرين) على أن التيسير والدعم المقدمين من الإدارة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء كانا متسقين مع أولويات هذه الهيئات.

19 - وفيما يتعلق بدور الإدارة كجهة داعية إلى عقد الاجتماعات على الصعيد العالمي، حدد معظم ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين أجريت معهم مقابلات الميزة النسبية الأساسية للإدارة على أنها وجودها في أفضل وضع لترجمة المعايير المتفق عليها عالميا إلى خيارات وأدوات محددة في مجال السياسات لدعم تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأشار كل من المجيبين على الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة ومن أجريت معهم مقابلات من أصحاب المصلحة إلى ما تتسم به أنشطة الإدارة من أهمية وجودة عالية دعما لوضع المعايير الإحصائية. فعلى سبيل المثال، طُلب في قرار الجمعية العامة 235/73 من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة دعم تعزيز البيانات الإحصائية الوطنية بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار الاستعراض المستندي إلى أن مشاريع الإدارة لتنمية القدرات الإحصائية في إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا تتفق جميعها مع القرار. ودعمت مشاريع الإدارة العمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية بشأن: تقييم الثغرات في البيانات؛ وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالمؤشرات؛ ووضع مؤشرات إحصائية وطنية متعلقة بالبيئة وتغير المناخ ومؤشرات إحصائية وطنية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة محددة حسب نوع الجنس؛ واستخدام الأجهزة المحمولة والمعلومات الجغرافية المكانية. وأشار جميع الذين أجريت معهم مقابلات على المستوى القطري إلى أن الدعم الذي تقدمه الإدارة موجه بشكل جيد لتلبية احتياجاتهم، ويمكن مكاتبتهم الإحصائية الوطنية من تعزيز البيانات الإحصائية الوطنية الموجودة، مما يسر لها الإبلاغ بشكل أكثر مصداقية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20 - وتمثل مجال آخر مختلف تم الاعتراف فيه بالإدارة نظرا لترجمتها للاتفاقات العالمية إلى إجراءات محددة في العمل المضطلع به لدعم البلدان المشاركة في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي. ففي عام 2019، ساعدت الإدارة في إعداد 47 استعراضا وطنيا طوعيا واستخدمت المعارف المكتسبة من خلالها، وفي دورات سابقة للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المستقبل على نحو أفضل. وكانت إحدى النتائج هي إضافة حلقات عمل مختبرية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى دورات المنندى السياسي الرفيع المستوى. وأكدت مراقبة مكتب خدمات

الرقابة الداخلية لعدة حلقات عمل من هذا القبيل في عام 2019، إلى جانب المقابلات التي أجريت، أهميتها بالنسبة للبلدان التي تقدم عروضاً فيها وتحضرها.

بدأت تبرز أهمية الإدارة وقيمتها المضافة الفريدة فيما يتعلق بدمج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية دعماً لأهداف التنمية المستدامة

21 - نظراً للطابع المترابط المعزز لخطة عام 2030، دُعيت الإدارة إلى مواصلة تعزيز أوجه الترابط بين المجالات المواضيعية دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار بشكل متكرر إلى الهدف الشامل المتمثل في القيام بالعمل بطريقة تعزز أوجه الترابط بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع وثائق تخطيط الإدارة في الفترة 2016-2020. وأكدت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة هذا الدور باعتباره خاصة فريدة للإدارة وتوقعاً فريداً منها أيضاً، وذكره باعتباره إحدى المزايا النسبية الرئيسية التي ينبغي أن تسعى الإدارة إلى تحقيقها في سياق دعم خطة عام 2030.

22 - وللإضطلاع بالمسؤولية، سعت الإدارة إلى تعزيز إدماج أكثر من بُعد مواضيعي في أعمالها. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر التي ساقها أصحاب المصلحة تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، الذي أشاد به العديد من اللجان الاقتصادية الإقليمية لتركيزه على إدماج أكثر من البعد الاقتصادي في تحليلاته للتنمية. وذكّر مشروران لدعم تنمية القدرات، هما مبادرة الحزام والطريق والمشروع المتعلق بنظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه كمثالين جيدين على التنفيذ المتكامل. ولئن كانت الإدارة في وضع فريد، باعتبارها الكيان العالمي المعني بأهداف التنمية المستدامة، لإدماج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في برنامج عملها، أظهر استعراض للسجلات أن عمل الإدارة للتحديد الصريح لما يعنيه دعم نهج متكامل إزاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة كلها، وكيف سيجري تفعيله، لا يزال في بدايته.

23 - وأشار أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن الإدارة يمكن أن تواصل الزيادة من ميزتها النسبية إلى أقصى حد من خلال القيام بما يلي:

(أ) التبادل المنهجي للمعرفة المباشرة للنتائج الحكومية الدولية عبر الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

(ب) توحيد وتبادل المعلومات بشأن القضايا الناشئة من المناطق بحيث يمكن تكرار الممارسات الفعالة لتحقيق أثر أكبر على الصعيد العالمي (المنافع العامة العالمية والإقليمية).

باء - دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بفعالية التقدم المحرز من الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030 من خلال تسييرها للقرارات الحكومية الدولية؛ لكن كانت النتائج أقل وضوحاً فيما يتعلق بالبحث والتحليل وتنمية القدرات وأوجه الترابط بين جميع المجالات الوظيفية الثلاثة

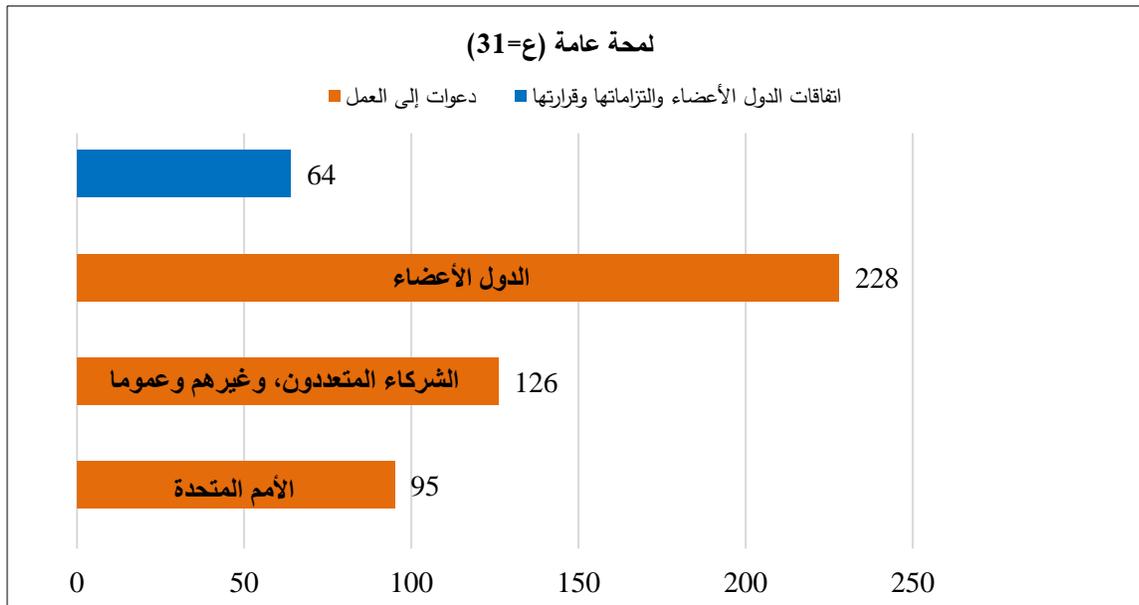
دعمت الإدارة العمليات الحكومية الدولية، ويسرت بناء توافق الآراء واتخاذ قرارات ملموسة دعماً لخطة عام 2030

24 - كما أشير إلى ذلك في النتيجة ألف، قامت الإدارة، من خلال الدعم الذي قدمته للهيئات الحكومية الدولية والهيئات التقنية وهيئات الخبراء، بفعالية بتسيير عملية صنع القرار من قبل الدول الأعضاء. وأظهر

تحليل جميع القرارات والمقررات والإعلانات الـ 31 التي أيدتها الشعب الأربع موضع التركيز في عام 2018 أن الإدارة قد يسرت 64 اتفاقاً ومقرراً ومصادقة والتزاماً للدول الأعضاء (انظر المرفق الثاني)، مما أدى إلى دعوات متعددة من الهيئات الحكومية الدولية للعمل، وكانت هذه الدعوات توجه في أغلب الأحيان إلى الدول الأعضاء وشركاء متعددين (انظر الشكل الخامس). وعلى وجه الخصوص، شُدد في أكثر من ثلثي القرارات والمقررات والإعلانات على الحاجة إلى تعميم مراعاة القضايا الجنسانية، والمساواة بين الجنسين، ومنع العنف الجنساني، وكذلك الحاجة إلى إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس.

الشكل الخامس

التحليل المعياري للقرارات والمقررات والإعلانات التي دعمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2018



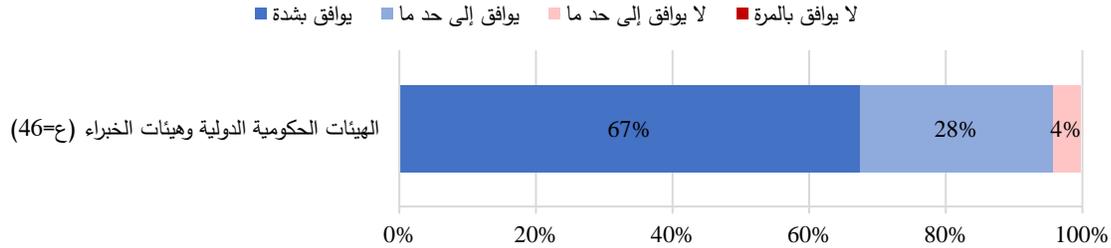
المصدر: القرارات والمقررات والإعلانات لعام 2018.

25 - تولت الإدارة مسؤولية رئيسية عن دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي تُوج بإصدار أربعة إعلانات وزارية. وبناءً على التعليقات الواردة من المشاركين في السنوات السابقة، وسعيًا إلى جعل المناسبات الرئيسية أكثر فائدة، أجرت الإدارة تغييرات في عام 2019 من أجل تركيز أفضل في المناقشات وتعزيز التفاعلات. وعلاوة على ذلك، واستجابة لتعليقات واردة من الدول الأعضاء، زادت الإدارة من عدد المناسبات الجانبية لتوفير منصات إضافية ومواتية لتفاعل أكبر من أجل تعلم الدروس من الأقران تحديداً. وأخيراً، قدمت الإدارة، بوصفها الجهة الوديدة للبيانات والتحليلات المتعلقة بتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الدعم لوضع ورصد اتفاق التمويل بين الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو عنصر إصلاح رئيسي.

26 - وإجمالاً، قيم المجيبون على الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة الإدارة بأنها فعالة في توفير خدمات التيسير للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

آراء أعضاء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء بشأن فعالية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في دعم هيئاتهم عموماً، ما تقوم به الإدارة من تيسير وتقديمه من دعم للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء فعال ومفيد



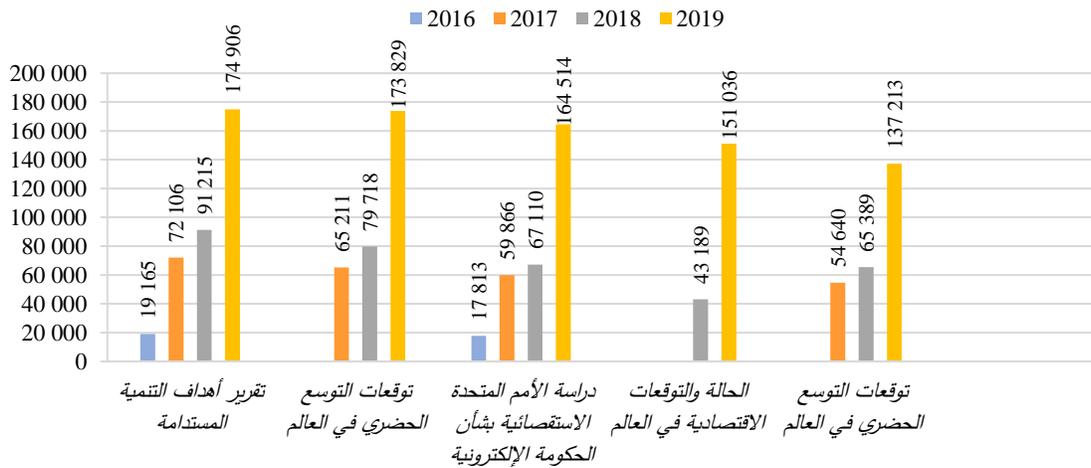
المصدر: الدراسة الاستقصائية لأعضاء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء.

زادت الإدارة من جهودها الرامية إلى تعزيز إبراز أعمالها البحثية والتحليلية؛ لكن، جعل عدم وجود بيانات عن استخدام منتجاتها البحثية والتحليلية تقييم النتائج صعباً

27 - قامت الإدارة، سعياً إلى تحقيق هدفها العام المتمثل في زيادة الوعي بالتنمية المستدامة، بوضع وتعهد قواعد بيانات وإصدار عدة منشورات رئيسية، موجهة في المقام الأول إلى جمهور يشمل الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الربحية والأفراد. وكشفت تحليلات الموقع الشبكي المنشورات الرئيسية التي كانت الأكثر تنزيلًا من الموقع الشبكي للإدارة في الفترة 2016-2019 (انظر الشكل السابع). وزاد عدد المنشورات التي تم تنزيلها منذ عام 2016، وبشكل أكبر بين عامي 2018 و 2019. وجرى على نطاق واسع استخدام قواعد البيانات التي توافرت بشأنها إحصاءات الموقع الشبكي (انظر الشكل الثامن).

الشكل السابع

منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تنزيلًا⁽⁶⁾

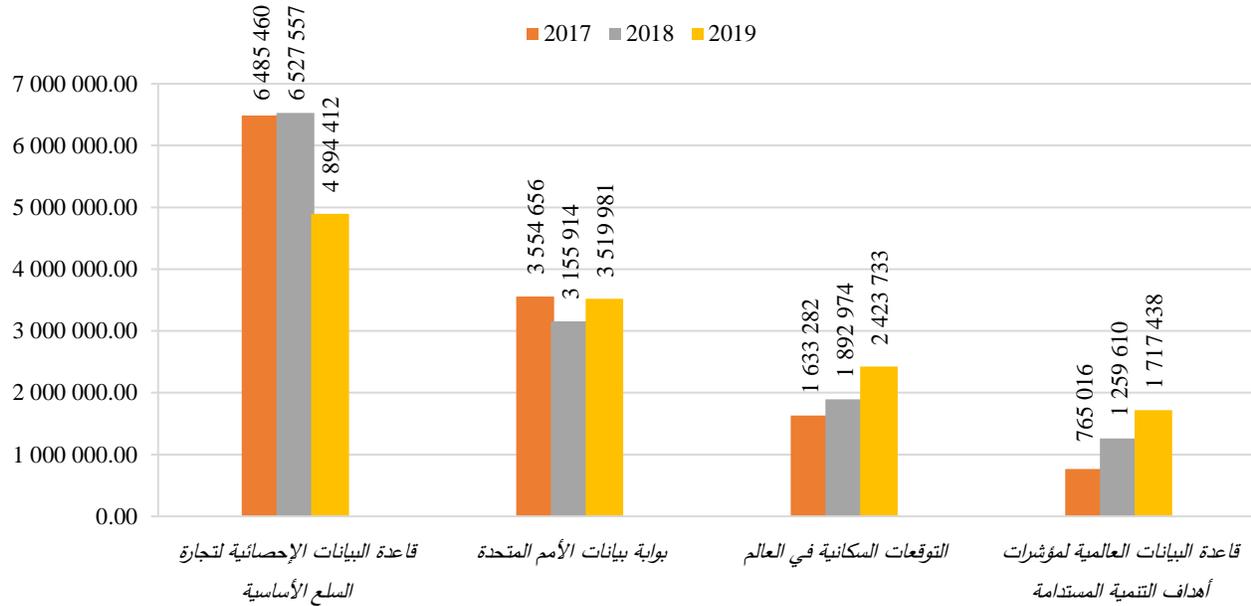


المصدر: إحصاءات الموقع الشبكي للإدارة وتقارير وسائل التواصل الاجتماعي، للفترة 2016-2019.

(6) بناء على عمليات التنزيل من الموقع الشبكي للإدارة.

الشكل الثامن

قواعد بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تم الاطلاع عليها أكثر



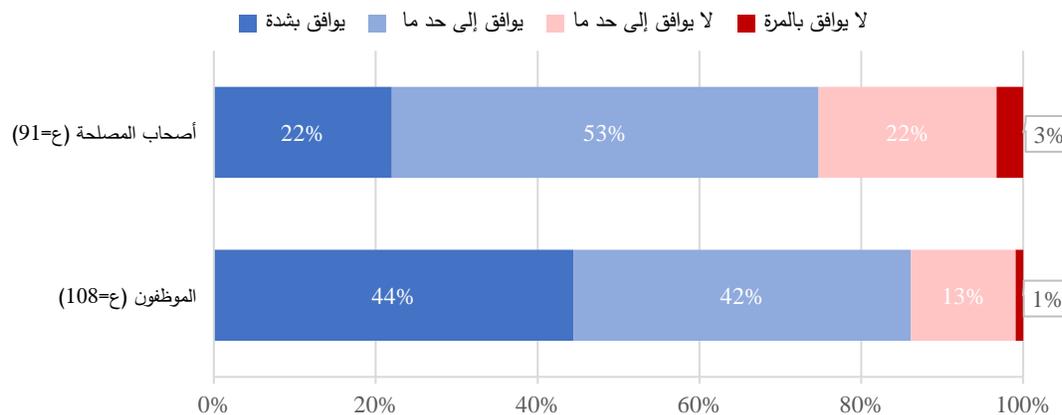
المصدر: تحليلات الموقع الشبكي للإدارة، للفترة 2017-2019.

28 - وعموما، قيم موظفو الإدارة وأصحاب المصلحة نتائج البحث والتحليل بشكل إيجابي، وكانت تقييمات الموظفين إيجابية أكثر من تقييم أصحاب المصلحة. واتفق عدد أقل من أصحاب المصلحة على أن نتائج البحث والتحليل التي أعدتها الإدارة تستهدف جمهوراً محدداً وتقدم أفكاراً واضحة وقابلة للتنفيذ في مجال السياسات، أو أن نتائجها يعتمد عليها صانعو السياسات المعنيون (الشكل التاسع).

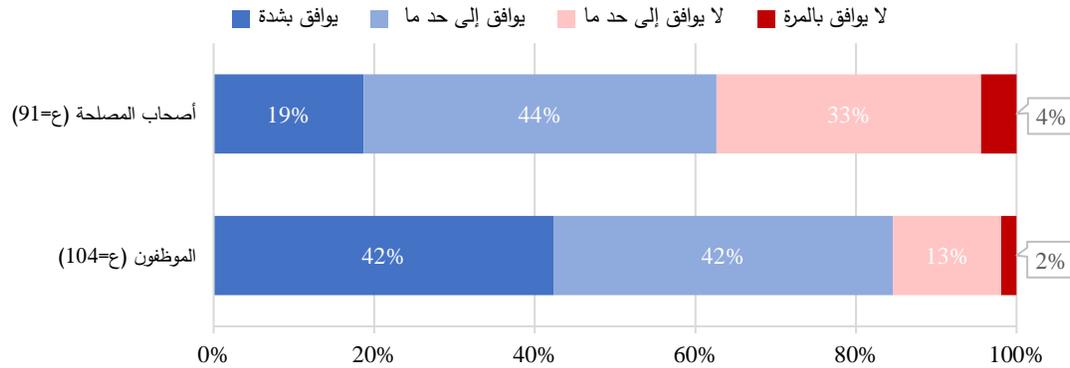
الشكل التاسع

آراء أصحاب المصلحة مقارنة بآراء الموظفين بشأن الجوانب النفعية للمنشورات

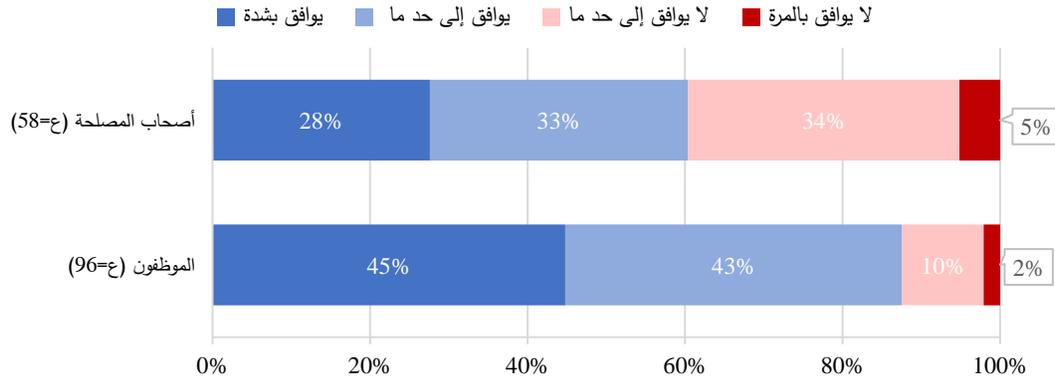
المنتجات البحثية والتحليلية موجهة إلى جمهور محدد



تقدم المنتجات أفكارا واضحة وقابلة للتنفيذ في مجال السياسات



يعتمد واضعو السياسات المعينون النتائج



المصدر: الدراسة الاستقصائية للموظفين وأصحاب المصلحة.

29 - واعترف الموظفون بأن الإدارة لم تشدد بشكل كاف، في الماضي، على الترويج لنواتجها وبأن أثر منشوراتها قلما قُيِّم. وأظهر استعراض للوثائق أنه في حين وضع العديد من البرامج الفرعية للإدارة مؤشرات إنجاز لتتبع عدد مرات الاطلاع على المنشورات، أجريت تقييمات قليلة لكيفية استخدام الجمهور المستهدف للقرارات. ومع ذلك، اتخذت الإدارة منذ عام 2019 العديد من الخطوات الواعدة لتحسين الترويج لنواتجها، بما في ذلك من خلال وضع إطار اتصال استراتيجي لفترة سنتين في عام 2019، تضمن مبادئ توجيهية مستفيضة بشأن إصدار المنشورات والترويج لها. واعدت الإدارة وضع نموذج في عام 2020 لتقييم أثر كل منشور رئيسي، بعد إجراء دراسة بناء على تكليف تقدم توصيات إلى وكيل الأمين العام بالإدارة بشأن كيفية تعزيز جودة منشورات الإدارة وتوزيعها والتفاعل معها.

لئن دعمت الإدارة تنمية القدرات الوطنية، فإن فعاليتها قد أعيقت بسبب عدم الاستمرارية والتقييم المنهجي لمساعدتها

30 - ساعدت الشعب موضع التركيز على تعزيز قدرة الدول الأعضاء من خلال تنفيذ 190 مشروعاً متميزاً متعلقاً بمجالات مواضيعية متنوعة (انظر الجدول 1).

الجدول 1

تحديد مشاريع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تنمية القدرات⁽⁷⁾

المشاريع ⁽¹⁾	عدد	المجالات المواضيعية التي تشهد أكبر عدد من مجموع النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	المشاريع ⁽¹⁾
شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة	28	1 - الإعاقة (بما في ذلك لدى الشباب) 2 - تنمية الشباب 3 - الشيوخة/التعاونيات المالية	1 - تنمية الشباب 2 - الإعاقة (بما في ذلك لدى الشباب) 3 - الشيوخة
شعبة أهداف التنمية المستدامة	37	1 - التخطيط الوطني لأهداف التنمية المستدامة 2 - تغير المناخ 3 - إدارة المياه والصرف الصحي	1 - التخطيط الوطني لأهداف التنمية المستدامة 2 - تبادل المعارف والشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة 3 - النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة
شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية	35	1 - الحد من القيود التجارية المفروضة على أقل البلدان نموا 2 - تعزيز القدرات الوطنية لتحليل السياسات وصياغتها وتبادل المعارف 3 - النمذجة المتكاملة	1 - تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحليل السياسات وصياغتها وتبادل المعارف 2 - النمذجة المتكاملة 3 - الحد من القيود التجارية المفروضة على أقل البلدان نموا
شعبة الإحصاءات	89	1 - المحاسبة البيئية 2 - إحصاءات البيئة والطاقة 3 - التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية 4 - تحديث إنتاج البيانات واستخدامها ونشرها 5 - الحسابات القومية	1 - تعزيز النظم الإحصائية الوطنية 2 - المحاسبة البيئية 3 - رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها 4 - تعزيز البيانات المتعلقة بالقضايا الشاملة (الجنسانية والإعاقة) 5 - إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

المصدر: استعراض الوثائق.

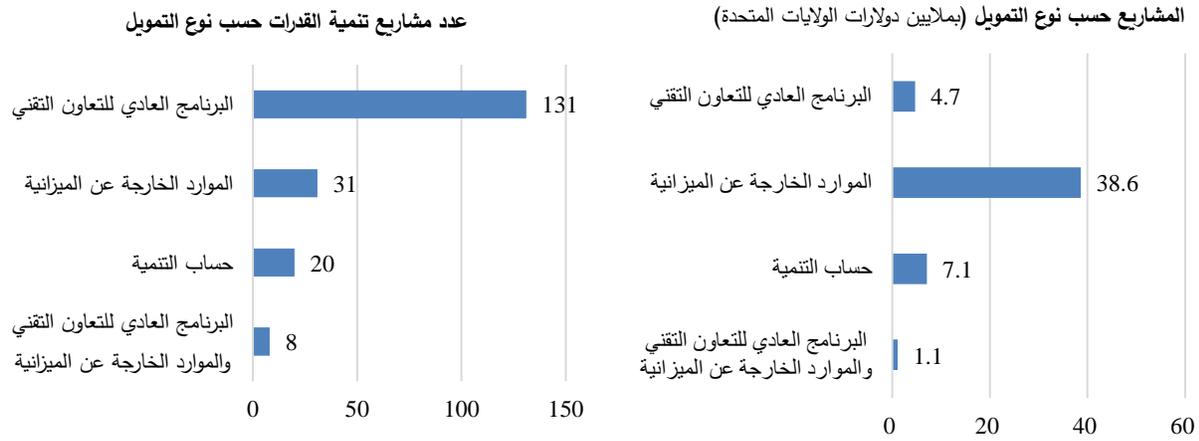
(أ) مشروع "تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على تنفيذ خطة عام 2030" غير مدرج، لأنه لا يمكن إسناده إلى شعبة واحدة فقط.

(ب) يشمل نفقات من الموارد الخارجة عن الميزانية قدرها 9,1 ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

31 - ومثل مجموع نفقات المشاريع، الذي يزيد على 51 مليون دولار، نحو 8 في المائة من النفقات على نطاق الإدارة (انظر الشكل العاشر)⁽⁸⁾. وكما هو مبين في الشكل الحادي عشر، زاد عدد المشاريع ومجموع نفقات المشاريع التي تنفذها الشعب موضع التركيز، مما يشير إلى زيادة في الدعم المقدم من الإدارة في مجال تنمية القدرات الوطنية.

(7) التصنيف على أساس بيانات الإدارة. والترتيب المواضيعي بناءً على مستويات الإنفاق النسبية من كانون الثاني/يناير 2016 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(8) اعتماد الفترة 2016-2017 وتقدرات الفترة 2018-2019. وبلغ تمويل الإدارة في الفترة 2016-2019 ما قدره 668,1 مليون دولار.

عدد مشاريع تنمية القدرات ونفقات المشاريع حسب نوع التمويل، للفترة 2016-2019⁽⁹⁾

المصدر: استعراض الوثائق.

الشكل الحادي عشر

عدد مشاريع تنمية القدرات التي يجري تنفيذها حسب السنة/مجموع النفقات حسب السنة⁽¹⁰⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استعراض الوثائق.

32 - وأشار تقييم عينة من مشاريع الإدارة لتنمية القدرات إلى نتائج إيجابية. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع المستفيدين وعمليات استعراض الوثائق أن الإدارة استطاعت التأثير على سياسات وبرامج محددة في مجالات مختلفة. ففي تنزانيا، على سبيل المثال، قدمت الإدارة الدعم في تنقيح قانون الإحصاءات، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بإطار ضمان جودة البيانات من المصادر غير الرسمية. وفي أوغندا، ساعدت

(9) فئة إضافية للبرنامج العادي للتعاون التقني/الموارد الخارجة عن الميزانية لم يكن تفصيل فردي لها متاحاً.

(10) في الفترة 2016-2019، تم تنفيذ 190 مشروعاً على أساس متعدد السنوات. والبيانات المتعلقة بعام 2019 هي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر.

الإدارة، من خلال المشاورات الوطنية بشأن قضايا الشعوب الأصلية وحلقات العمل الإقليمية، الحكومة على وضع برنامج وطني للإجراءات التصحيحية. وعززت الإدارة، من خلال توسيع نموذجها لتوقعات الاقتصاد الكلي، قدرة الدول الأعضاء الوطنية على صياغة سياسات لتعظيم آثار مبادرة الحزام والطريق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا في سبعة من بلدان البداية المبكرة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الإدارة نقلاً فعالاً للأدوات المجربة والمعارف المفيدة إلى بلدان مختلفة استناداً إلى الدروس المستفادة في بلدان التدخل التجريبي (على سبيل المثال، قامت بتعديل التدريب على أدوات التقييم المتكامل لنظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه وقررت تخصيص وقت إضافي لشرح أداة النمذجة). ويمكن إيجاد أمثلة إضافية على عمليات التكيف التي أجرتها الإدارة في بلدان أخرى مشمولة بدراسات الحالات الفردية.

33 - وعلى الرغم من الأمثلة المذكورة أعلاه، أظهرت الأدلة أن الدعم المقدم يكون في كثير من الأحيان محدوداً من حيث نطاقه أو أنه يفتقر إلى الاستمرارية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الإدارة، في إطار مشروع لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في تحديد الثغرات في البيانات من خلال دراسات أساسية، ووضعت استراتيجيات لإشراك المستخدمين، ووفرت التدريب بشأن مسائل البيانات الوصفية. غير أن الدورات التدريبية كانت مركزة على مواضيع بعينها ومقتصرة أحياناً على المستوى الوطني، مما طرح تحديات بالنسبة للتنفيذ على المستوى دون الوطني. وأشار أيضاً أصحاب مصلحة آخرون أجريت معهم مقابلات إلى عدم وجود تدريب ومتابعة مستمرين وإلى نهج قصير الأجل في تخطيط المشاريع. وفي هذا الصدد، واجهت الإدارة عدة تحديات ذات صلة، بما في ذلك قيود في التمويل، فضلاً عن دور محدود كلفت به في دعم الجهود على المستوى القطري على النحو الذي تحدده الحكومات المعنية.

34 - وأعادت ممارسات التقييم غير المتكافئة قياس نتائج تنمية القدرات. فلئن فُيم معظم المشاريع الممولة من حساب التنمية، كانت هناك مشاريع كبيرة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية أنجرت بين عامي 2016 و 2019 لم تخضع لأي تقييم. وبالنسبة للمشاريع التي توافرت بشأنها تقييمات صدر تكليف بإجرائها، تم اتباع المبادئ التوجيهية الصادرة بشأن إدارة نتائج التقييم والإبلاغ عنها في عام 2017. غير أن نوعية تقييمات المشاريع الممولة من حساب التنمية كانت متباينة. وأصدرت مبادئ توجيهية لتقييم المشاريع الممولة من حساب التنمية وإطار تقييم مفصل في عام 2019 لتعزيز نوعية تقييمات المشاريع الممولة من هذا الحساب.

لم يتم بشكل منهجي تحديد ومتابعة أمثلة عن أوجه الترابط الناجح بين مجالات العمل الوظيفية للإدارة

35 - بين استعراض الوثائق، وكذلك المقابلات التي أجريت مع الموظفين وأصحاب المصلحة، أن أوجه الترابط بين العمل المعياري للإدارة وأنشطتها في مجال تنمية القدرات هي الأكثر تطوراً. ففي حوالي ربع القرارات والمقررات والإعلانات الثمانية التي جرى استعراضها، أشير إلى دور الإدارة في ترجمة الاتفاقات الدولية إلى استراتيجيات وسياسات وطنية مجدية من خلال العمل في مجال تنمية القدرات.

36 - وكانت أوجه الترابط بين البحث والتحليل والعملية الحكومية الدولية أيضاً واضحة. فعلى سبيل المثال، ورد ذكر محتويات من منشورات عديدة للإدارة في تقارير ومذكرات الأمين العام، التي أشير إليها في نتائج الهيئات المعيارية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. غير أن تحليلاً لقرارات الهيئات المعيارية التي قدمت لها الشعبُ موضع التركيز خدماتها أظهر أن الإشارات المباشرة إلى المنتجات التحليلية للإدارة خارج تقارير الأمين العام محدودة.

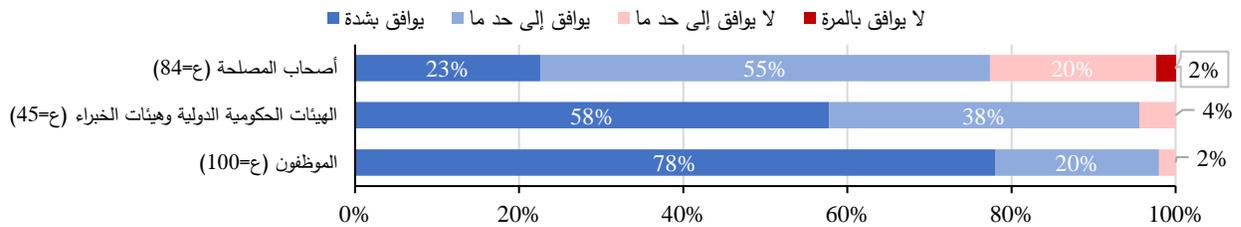
37 - وظهرت أوجه الترابط بين البحث والتحليل وتنمية القدرات بأوضح شكل في عمل شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية. وكشف تحليل لعينة مكونة من 30 مشروعاً لتنمية القدرات عن وجود روابط واضحة بين العمل التحليلي للشعبة وأنشطتها في مجال تنمية القدرات، وخاصة في دعم أقل البلدان نمواً.

38 - وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية أوجه الترابط بين وثائق الإدارة المتعلقة بالميزانية والتخطيط، فقد أشار عدد قليل من البرامج الفرعية إلى أوجه الترابط في برامج عملها. وأشارت الإدارة إلى عدد قليل من النقاط المرجعية المحددة، أو أفضل الممارسات، أو أمثلة للاستراتيجيات من أجل ربط مجالات العمل الوظيفية في إطار تخطيطها الاستراتيجي، أو وثائق ميزانيتها، أو في عملية التخطيط السنوية لإدارتها العليا. غير أنه عموماً، كان للموظفين وأصحاب مصلحة مختلفين آراء إيجابية في الغالب بشأن قدرة الإدارة على الربط بين هذه المسائل (انظر الشكل الثاني عشر).

الشكل الثاني عشر

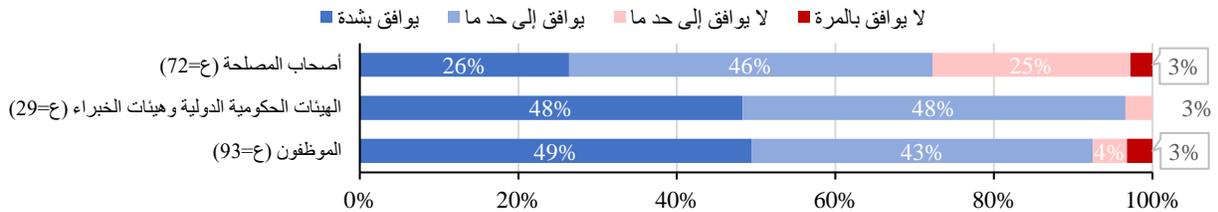
آراء الموظفين وأصحاب المصلحة وأعضاء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء بشأن أوجه الترابط

يستار بنواتج البحث والتحليل التي تعدها الإدارة في إعداد التقارير أو غيرها من المنشورات المعروضة على الهيئات الحكومية الدولية للنظر فيها

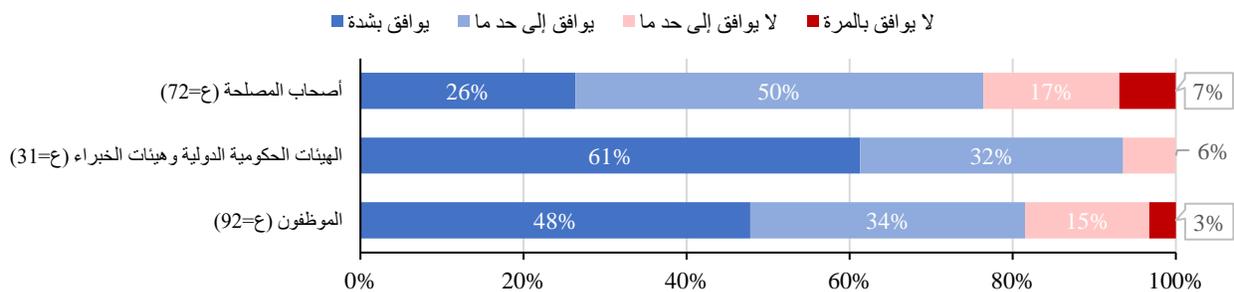


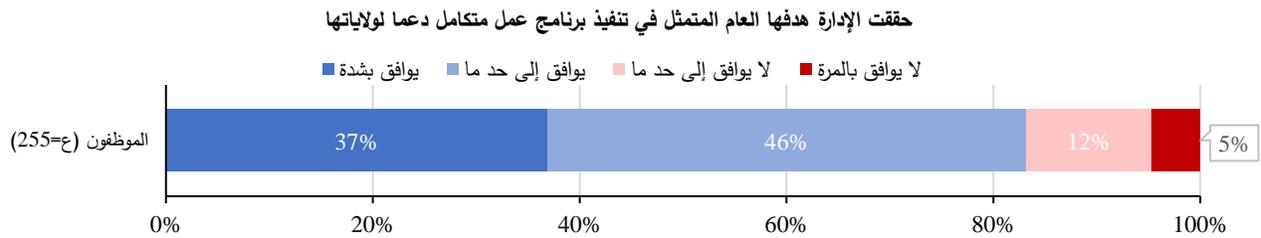
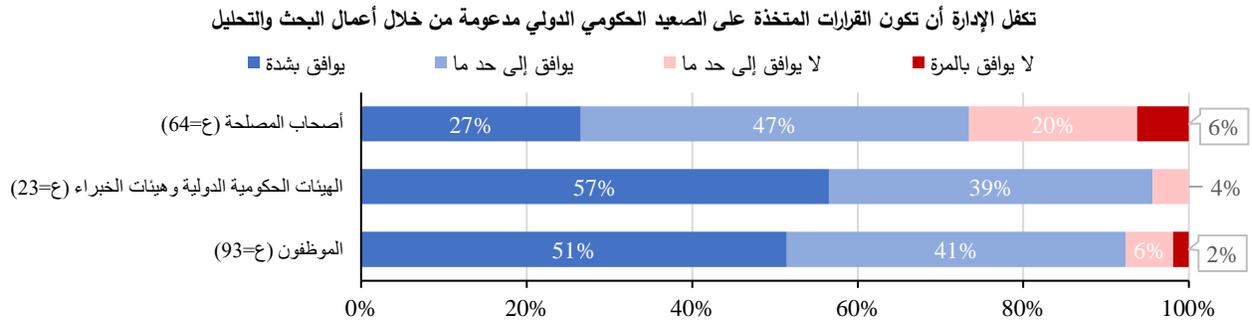
تقوم الإدارة بمتابعة فعالة للعمل المعياري الذي تيسره بكفالة أن تكون القرارات المتخذة على المستوى الحكومي الدولي مدعومة من خلال

العمل المتعلق بتنمية القدرات



تستخدم الإدارة بفعالية عملها في مجال البحث والتحليل لإثراء العمل المتعلق بتنمية القدرات





المصدر: الدراسات الاستقصائية للموظفين وأصحاب المصلحة.

جيم - تحسنت جهود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق برنامج عمل متكامل بغية دعم خطة عام 2030 بفعالية، ولكن عملية التخطيط الحالية لم تدعم بشكل كامل التخطيط الاستراتيجي الشامل

كان لدى الإدارة مجموعة متنوعة من عمليات تخطيط العمل المنفصلة التي تعكس مسارات عملها المعقدة؛ لكن، أعاق عدم وجود آلية شاملة للتخطيط الاستراتيجي قدرة البرامج الفرعية على الربط بين أعمالها الوظيفية بفعالية

39 - تمشيا مع العمليات الرسمية للأمانة المتعلقة بالتخطيط للإطار الاستراتيجي والميزنة، دُعمت ولايات الإدارة من خلال خطط استراتيجية موجهة على مستوى البرامج الفرعية. وساهم الطابع الانعزالي لعملية التخطيط التي تضطلع بها الأمانة العامة، بما في ذلك كون أجزاء كبيرة من تخطيط أنشطة الإدارة تنجز في سياق العمليات المستقلة الثلاث المرتبطة بالمشاريع الممولة من حساب التنمية⁽¹¹⁾، والبرنامج العادي للتعاون التقني⁽¹²⁾، والموارد الخارجة عن الميزانية⁽¹³⁾، في إيجاد أساس غير كاف للتخطيط المتكامل الشامل لعمل الإدارة المعقد والمتعدد الأوجه⁽¹⁴⁾.

(11) انظر A/72/6 (Sect.35).

(12) انظر A/72/6 (Sect.23).

(13) انظر A/72/6 (Sect.9).

(14) وفقا لإطار الأمانة العامة، وضعت كل شعبة إطارا استراتيجيا مستقلا للبرامج الفرعية. انظر A/71/6 (Prog. 7)، و A/72/6 (Sect. 9).

40 - وأشار الاستعراض المستندي للتخطيط الاستراتيجي والإبلاغ في الإدارة إلى أنها في المراحل الأولى من وضع مبادرات تكميلية للتخطيط الاستراتيجي. وكانت المبادرات متعددة الأوجه وشملت خطط عمل داخلية على مستوى الشعب؛ وملخصات داخلية للإنجازات والأولويات حسب الشعب، قُدمت إلى وكيل الأمين العام سنوياً؛ واستراتيجية لتنمية القدرات على نطاق الإدارة وُضعت حديثاً.

41 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لم تُنتج عن الجمع بين الخطوات المذكورة أعلاه وعمليات التخطيط على مستوى الأمانة العامة خطة متكاملة بما فيه الكفاية على نطاق الإدارة. وأشارت الإدارة إلى أن التكامل الاستراتيجي بالغ الأهمية لتشجيع عملية تنفيذ متسقة ومنسقة⁽¹⁵⁾ في النهوض بخطة عام 2030، ولكن هذا لم يتحقق بعد. فعلى سبيل المثال، كانت لا تزال لدى كل شعبة خطط برنامجية داخلية ووثائق أنشطة مشاريع منفصلة منظمة استناداً إلى مصدر التمويل مثل حساب التنمية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، والموارد الخارجة عن الميزانية. ولم تكن هناك وثيقة رئيسية شاملة تسمح للمديرين، أو الشعب الشريكة المحتملة، أو الشركاء الآخرين من كيانات الأمم المتحدة بالاطلاع على مجمل الأنشطة المقررة لكل برنامج من البرامج الفرعية للإدارة.

عرقلة عدم وجود آلية متكاملة وشاملة للتخطيط الاستراتيجي قدرة الإدارة على تحقيق أقصى قدر من النتائج

42 - من الصعب جداً وضع خطة استراتيجية متكاملة بما فيه الكفاية لتغطية الولايات والأولويات المعقدة. وظلت قدرة الإدارة على زيادة تحقيق نتائجها إلى أقصى حد يعوقها ما يلي:

(أ) **عدم وجود آلية ملائمة، أو توجيه، لدعم التخطيط المتكامل في جميع البرامج الفرعية للإدارة.** فلئن أشارت وثائق تخطيط الإدارة بوجه عام إلى ضرورة التخطيط المتكامل على نطاق البرامج الفرعية، لم تكن هناك آلية رسمية، أو توجيه، لدعم تحقيق هذا التطلع. وعندما حدث ذلك، غالباً ما كان على أساس مخصص أو بشكل غير رسمي؛

(ب) **عدم وجود هدف واضح متمثل في ربط مجالات العمل الوظيفية الرئيسية للإدارة.** كانت أوجه الترابط بين الأنواع الثلاثة الرئيسية لأنشطة الإدارة، على نحو ما أُشير إليه في ميزانياتها للفترة 2016-2019، ضرورية لضمان فعاليتها الشاملة. غير أن التحليل أظهر أن شعبة واحدة فقط من الشعب موضع التركيز أعلنت صراحة عن التزامها الربط، على سبيل المثال، بين عملها دعماً للعمليات الحكومية الدولية وعملها في مجال تنمية القدرات. وإضافة إلى ذلك، أشار الاستعراض المستندي إلى عدم وجود توجيه رسمي للإدارة بشأن كيفية التخطيط لأوجه الترابط بين هذه المجالات الوظيفية الثلاثة، وإلى أنه لا توجد أي عملية ذات صلة بذلك.

(ج) **غياب الدعم للتخطيط المشترك مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.** وفي قرارات الجمعية العامة بشأن الإصلاح⁽¹⁶⁾ وكذلك وثائق الإدارة، شُدد على أن التخطيط الجاري للعمل بين الإدارة واللجان الاقتصادية الإقليمية، والتخطيط للعمل بين الإدارة وجميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بالغ الأهمية لتنفيذ أنشطة متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق خطة عام 2030، مما يقلل إلى أقصى حد من الازدواجية ويعظم أوجه التآزر. وأشار التحليل الذي أجراه مكتب

(15) A/72/6 (Sect. 9)، الفقرة 5-9.

(16) انظر على سبيل المثال القرار 279/72.

خدمات الرقابة الداخلية، مدعوماً بمقابلات مع ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القطري، إلى أنه في حين أن أفرقة الدعم المشتركة بين الوكالات توفر في بعض الحالات فرصاً للتخطيط المشترك، ليس هناك آلية فعالة أو توجيه فعال لدعم التخطيط المشترك المنتظم مع الإدارة على مستوى الأنشطة. وعلاوة على ذلك، لم تكن الآليات غير الرسمية لتيسير التخطيط المشترك تعمل بفعالية (انظر النتيجة دال). وأشار العديد من أصحاب المصلحة والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن هذا النقص يشكل خطراً كبيراً على التطلع إلى التنفيذ المتسق لعمل الأمم المتحدة.

وعموماً، كان للتحديات المذكورة أعلاه التي واجهها نظام التخطيط في الإدارة أثر سلبي على قدرة الإدارة على تحقيق أقصى قدر من نتائجها.

دال - تحسن تعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عبر برامجها الفرعية، ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ لكن، أدى عدم كفاية آليات التنسيق إلى تفويت فرص لزيادة الاتساق

كانت هناك اتجاهات واعدة للتعاون الداخلي، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

43 - تشير استعراضات القرارات والمقررات المنبثقة عن العمليات الحكومية الدولية والمنتديات الرئيسية إلى اعتراف الدول الأعضاء بأن التعاون أمر بالغ الأهمية لنجاح الإدارة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁷⁾. وتجلت أهمية التعاون الداخلي والخارجي أيضاً في وثائق تخطيط الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة واستراتيجيات دعم تنمية القدرات.

44 - وأشار في تقييم سابق للإدارة أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنها لم يكن يُنظر إليها على أنها تستند بالقدر الكافي إلى أوجه التكامل المحتملة؛ وكان ينظر إلى الشعب على أنها تتنافس بدلاً من التعاون⁽¹⁸⁾. وكشف الاستعراض الحالي لوثائق التخطيط أن كل برنامج فرعي سجل نشاطاً مشتركاً واحداً على الأقل مع برنامج فرعي آخر في عام 2019، وأظهر بعضها زيادة في الأنشطة المشتركة من عام 2016 إلى عام 2019، مما يشير إلى إحرار تقدم في دمج برنامج عملها مقارنة بالسنوات السابقة. وزاد عدد مشاريع تنمية القدرات التي جرى فيها التعاون بين الشعب، وهي محور رئيسي لاستراتيجية الإدارة لتنمية القدرات، من أربعة إلى عشرة مشاريع بين عامي 2016 و 2019. وجسد البدء الرسمي، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للسلام والتنمية، لمشروع لتنمية القدرات على نطاق الإدارة يشمل جميع الشعب الأربع موضع التركيز في عام 2018 تعزيز التعاون. وفي مجال الدعم الحكومي الدولي، أنشئ دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بوصفه أولوية على نطاق الإدارة، وساهمت فيه جميع الشعب. وأنشئت فرق عمل على مستويي الإدارة العليا والعمل، وقدم موظفو كل شعبة الدعم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بصفات مختلفة.

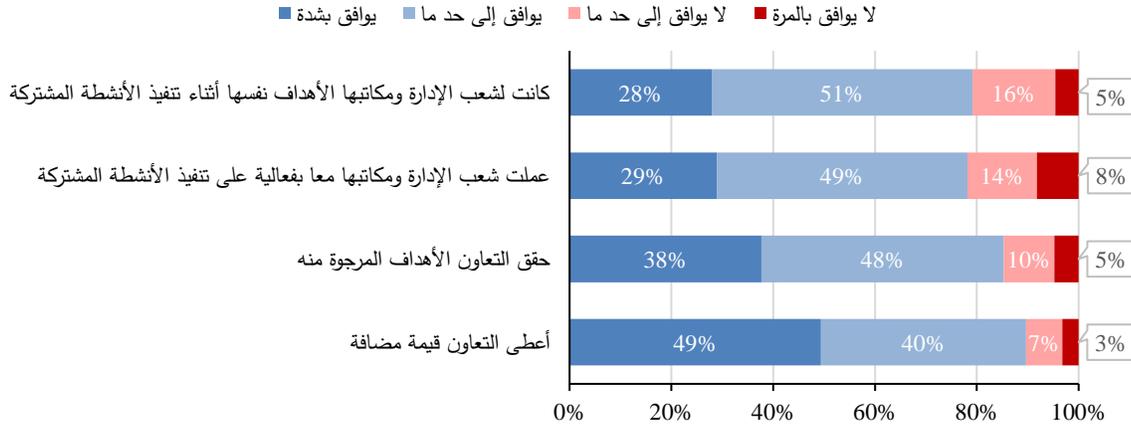
45 - وكانت ردود موظفي الإدارة الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إيجابية عموماً بشأن التعاون فيما بين شعب ومكاتب الإدارة، حيث كانت ردود المجهين أكثر إيجابية بشأن تحقيق جهود التعاون للقيمة المضافة (89 في المائة)، وتحقيق الجهود والأنشطة المشتركة للأهداف المرجوة منها (86 في المائة) (انظر الشكل الثالث عشر).

(17) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة 299/70 و 243/71 و 313/71.

(18) E/AC.51/2011/2، الفقرة 63.

الشكل الثالث عشر

وجهات نظر موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن التعاون في الإدارة

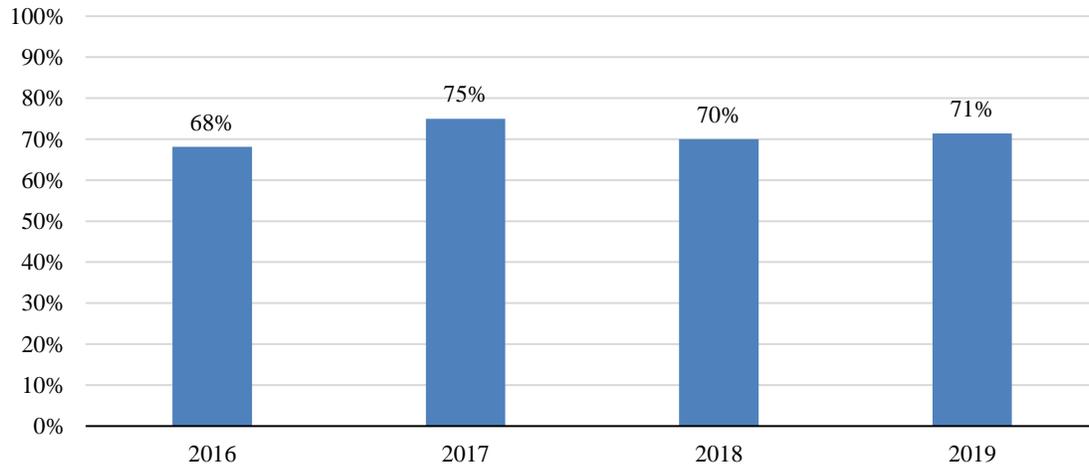


المصدر: الدراسة الاستقصائية للموظفين.

46 - وكانت جهود التعاون الخارجي أكثر وضوحاً في مجال دعم تنمية القدرات، حيث شمل ما يقرب من 70 في المائة من مشاريع الإدارة لتنمية القدرات كل سنة كيانات أخرى في الأمم المتحدة كشركاء (انظر الشكل الرابع عشر). وانعكست أهمية التعاون في المبادئ التوجيهية لاختيار مشاريع حساب التنمية، التي تضمنت التزاماً بالشراكات مع الكيانات المعنية منذ الشريحة الثالثة عشرة. غير أن التعاون لم يقتصر على المشاريع الممولة من حساب التنمية. وشملت الغالبية الواضحة من مشاريع الإدارة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (27 من أصل 39 مشروعاً، أو نسبة 69 في المائة) شراكات مع كيان واحد من كيانات الأمم المتحدة أو أكثر.

الشكل الرابع عشر

نسبة مشاريع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال تنمية القدرات التي تم التعاون فيها مع كيانات في الأمم المتحدة



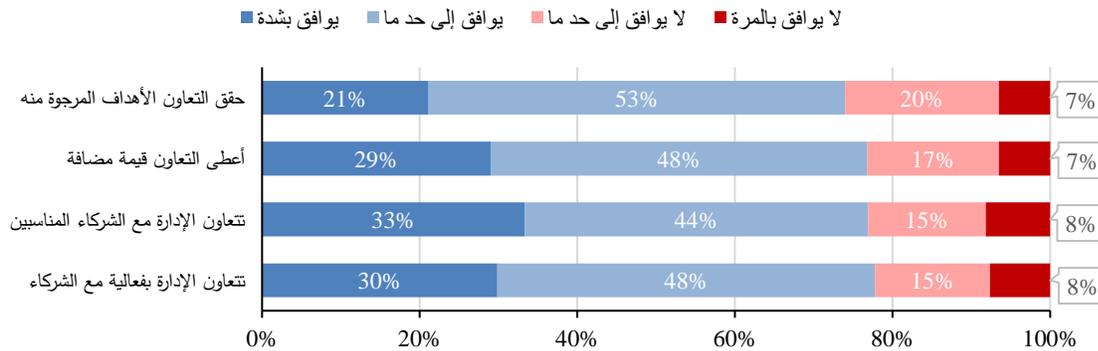
المصدر: استعراض الوثائق.

47 - وفيما يتعلق بالبحث والتحليل، استفاد العديد من المنشورات الرئيسية التي أعدتها الإدارة من عمليات تعاون واسعة النطاق مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكثيراً ما حُدد منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم كمثال جيد للتعاون بين الإدارة وأصحاب المصلحة. إذ اشترك في إعداد التقرير كل من الإدارة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس، مع استخدام مساهمات من منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية. وقامت اللجان الاقتصادية الإقليمية بتنظيم وإدارة عمليات إصدار التقرير على الصعيد الإقليمي. وكان تقرير أهداف التنمية المستدامة مثالاً آخر لمنشور استفاد من التعاون الواسع النطاق لكيانات منظومة الأمم المتحدة والمساهمات الواردة منها. وفي عام 2018، أطلقت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة تقريرها عن الإعاقة والتنمية، وهو أول تقرير رئيسي للأمم المتحدة عن الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، استفاد من قائمة واسعة من المتعاونين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

48 - وكانت وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن تعاون الإدارة إيجابية عموماً (انظر الشكل الخامس عشر)، حيث أعطت أغلبية أصحاب المصلحة تقييمات إيجابية لتعاون الإدارة مع الشركاء (78 في المائة)، وقدرتها على التعاون مع الشركاء المناسبين (77 في المائة)، والقيمة المضافة للتعاون (77 في المائة)، وقدرة جهود التعاون على تحقيق الأهداف المرجوة (74 في المائة).

الشكل الخامس عشر

وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية



المصدر: الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة.

حد افتقار إلى آليات فعالة للتعاون داخل الإدارة، ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، من اتساق عملها وأثر جهودها

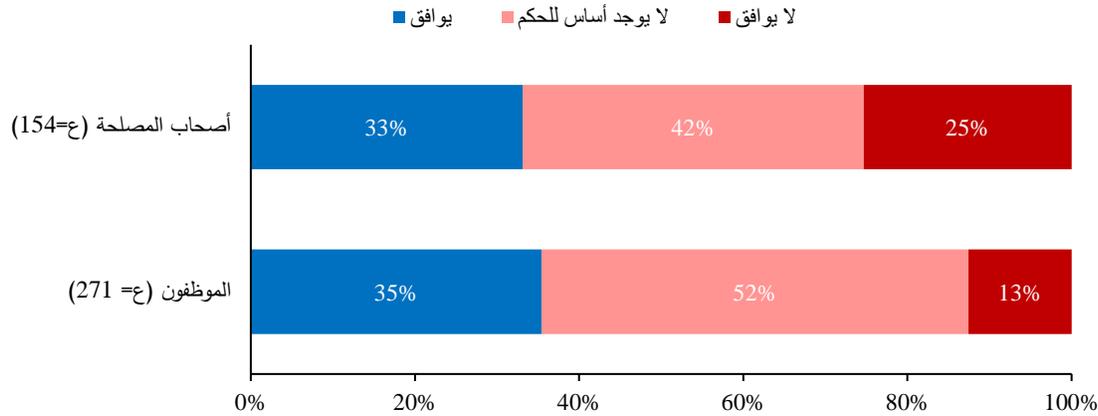
49 - على الرغم من زيادة التعاون الفعال داخل الإدارة، كشف كل من المقابلات وتحليل الوثائق الداخلية أن التعاون بين الشعب يكون في كثير من الأحيان مخصصاً. ولئن كانت بعض الآليات المشتركة بين الشعب قائماً، مع ما لذلك من آثار إيجابية على التعاون، فقد أعاق الافتقار إلى آلية متكاملة للتخطيط الاستراتيجي قدرة الإدارة على تحقيق أقصى قدر من التعاون وأوجه التكامل. وهذا ما أدى إلى فرص ضائعة لتحقيق أوجه تآزر بين البرامج، كما أشار إلى ذلك الموظفون، الذين أكدوا في المقابلات أنهم ليسوا دائماً على علم بخطط عمل الشعب الأخرى، مما يجعل من الصعب المشاركة الاستباقية في عمل كل منها وتحقيق التكامل.

50 - ولم تكن اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفهما آليتين رئيسيتين للتنسيق في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تعمل الإدارة على عقد اجتماعاتهما، معروفتين بما فيه الكفاية ولم تحققا أهدافهما المعلنة. ولئن أُعطيت الأولوية للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الأداة الرئيسية لضمان المزيد من التماسك داخل الأمم المتحدة ولتحقيق المواءمة، فضلاً عن تعزيز الروابط بين أعمال الأمم المتحدة المعياري والتحليلي والتنفيذي⁽¹⁹⁾، فقد استُخدمت بدلا من ذلك بشكل روتيني لإشراك منظومة الأمم المتحدة في التحضير للمناسبات والتقارير الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، أشارت بيانات الدراسة الاستقصائية إلى أنها ليست آلية عمل معروفة جدا، وأنها تعتبر غير فعالة (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر

معرفة اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفعاليتها

ظلت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية آلية فعالة لتيسير تحقيق اتساق أكبر في جميع كيانات الأمم المتحدة



المصدر: الدراسة الاستقصائية للموظفين وأصحاب المصلحة.

51 - كما ذُكر في النتيجة جيم، لم تكن هناك آلية فعالة للتخطيط المشترك المنتظم بين الإدارة والشركاء الرئيسيين مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية، مما أدى إلى ضياع فرص لتحقيق أوجه التآزر الإقليمي. وفي بعض الأحيان، تبين أن عمل الإدارة في مجال تنمية القدرات يتداخل مع عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية في مجال الإحصاءات، حيث طُرح العديد من الجهات الفاعلة تحديات في مجال التنسيق. وأعرب العديد من ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات عن الحاجة إلى تحسين تقاسم المعلومات عن مشاريع الإدارة لتنمية القدرات وغيرها من المعلومات في مراحل التخطيط لتلافي التداخل غير المقصود على مستوى الأنشطة. ولأن المعلومات التي يتم تبادلها على المستويات العليا لا تصل في كثير من الأحيان إلى الموظفين المنفذين، جرى القيام بالعديد من محاولات اللحظة الأخيرة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتنسيق تنفيذ حلقات العمل في المنطقة نفسها.

(19) A/74/6 (Sect.9)، الفقرتان 9-12 و 9-23؛ و A/74/6 (Sect.23)، الفقرة 23-8؛ و A/72/6 (Sect.9)، الفقرة 9-5؛ و A/70/6 (Sect.9).

52 - وأشار أصحاب المصلحة الإقليميون الذين أجريت معهم مقابلات إلى أنهم يرغبون في رؤية مواءمة أفضل بين أعمال الكيانات الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أعربوا عن تقديرهم لتعاون الإدارة مع المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة والدعم الذي تُقدمه لها، وأشاروا في الوقت نفسه إلى أنه يأملون في رؤية مواءمة أفضل ومدخلات من المنتديات تثري عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبالمثل، أعرب أصحاب المصلحة الإقليميون المعنيون بقضايا التنمية الاجتماعية عن الحاجة إلى تعزيز التعاون والروابط بين اللجان الاقتصادية الإقليمية والإدارة في جميع المجالات الوظيفية.

هاء - اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خطوات لتنفيذ الإصلاح على مستواها المؤسسي دعماً لأهداف التنمية المستدامة، لكن تفعيله الكامل لا يزال عملاً جارياً لأنه لم تتضح بعد نتائج ملموسة

لئن وُجدت عدة وثائق تأسيسية تحدد رؤية الإدارة الشاملة للإصلاح، فلا تزال توضع الوثائق المتعلقة بالتفعيل الكامل والوثائق التوجيهية

53 - في إطار الإصلاحات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، واستجابة لطلب الدول الأعضاء كفاءة تنظيم الإدارة بطريقة متكاملة ومتناسكة ومنسقة وتعاونية حتى تتمكن من دعم متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد العالمي⁽²⁰⁾، سعت الإدارة إلى تنفيذ مبادرات إصلاح في المراحل التالية:

(أ) المرحلة 1، التي أعيدت فيها مواءمة عمل الإدارة من أجل استجابة أكثر تأثيراً للمتطلبات الفنية لخطة عام 2030، بما في ذلك تعيين كبير اقتصاديين جديد وإعادة تنظيم الشعب؛

(ب) المرحلة 2، التي شملت التوصيات المقدمة في تقرير فريق الاستعراض الداخلي بشأن إصلاح الإدارة، مع التوصيات المقدمة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارة العليا في المكتب التنفيذي للأمين العام؛

(ج) المرحلة 3، التي تم البدء فيها من خلال قيام الإدارة فوراً بتنفيذ إجراءات في المجالات الرئيسية التالية:

- 1' القيادة الفكرية؛
- 2' تعزيزات الدعم المقدم للهيئات الحكومية الدولية؛
- 3' إدخال تحسينات على البيانات والإحصاءات والتحليلات؛
- 4' تعزيز القدرات من أجل حشد التمويل؛
- 5' الدعم الاستراتيجي والفني لتنشيط نظام المنسقين المقيمين؛
- 6' تعزيزات الاتصالات الخارجية والشراكات الاستراتيجية.

(20) قرار الجمعية العامة 299/70، الفقرة 16. انظر أيضاً A/74/73-E/2019/14، الفقرات 165-175.

54 - وحل مكتب خدمات الرقابة الداخلية مدى تنفيذ الإصلاح، بما في ذلك أي نتائج مبكرة تحققت. وفيما يتعلق بالإصلاحات المدرجة في المرحلتين 1 و 2، وبعد مشاورات داخلية مستفيضة، أُعيد تنظيم الإدارة. وكان التغيير الأبرز هو اضطلاع شعبة واحدة بنجاح بدور قيادي في تنظيم دعم الإدارة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2018. وفيما يتعلق بالمرحلة 3، كان لبعض تدابير الإصلاح الستة بعض التأثير على نتائج مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعروضة في هذا التقرير.

55 - وأبلغت الإدارة العليا مديري الشعب بتوجيهات بشأن تفعيل إصلاحات المرحلتين 1 و 2 في سلسلة من المذكرات في آذار/مارس 2018، أعادت فيها تسمية الشعب وأعلنت عن تغييرات هيكلية وتغييرات في الموارد. غير أن عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تفعيل المرحلة 3 لا يزال جارياً، إذا ما فُيم استناداً إلى المعايير التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة⁽²¹⁾، وبناء على نتائج الاستعراض المستندي والمقابلات مع الموظفين. ويقدم الجدول 2 نتائج استعراض مستندي لجميع وثائق تنفيذ الإصلاح المتاحة حتى آذار/مارس 2020. وتبين من الأدلة التي جرى استعراضها أن تلك الوثائق لا تتّرجم إلى خطة تنفيذ قوية للإصلاح. ولم تقدم تفاصيل كافية عن أهداف الإصلاح، و/أو ما يتوقع من الموظفين أن يقوموا به بطريقة مختلفة و/أو كيف ومتى ستُنفَّذ التغييرات. وأصدرت الإدارة توجيهات إضافية لموظفيها في شباط/فبراير 2020 قدمت فيها معلومات مستكملة عن جهودها الرامية إلى دعم نظام المنسقين المقيمين. وتضمنت تلك التوجيهات مستوى إضافياً من التفاصيل عن الكيفية التي ينبغي بها تنفيذ أحد تدابير الإصلاح الرئيسية الستة. ومثلت خطوة إيجابية في عمل الإدارة الجاري لوضع توجيهات شاملة من أجل القيام بفعالية بتنفيذ إصلاحات الإدارة المدرجة في المرحلة 3 والإبلاغ بها.

الجدول 2

تقييم التوجيهات من أجل التنفيذ الفعال لإصلاحات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرجة في المرحلة 3

هل توضح الوثيقة عموماً، ما مدى فائدة الوثيقة	إلى أي درجة مستوى مسؤوليات أولئك الذين باعتبارها توجيهات مفصلة	هل تقدم الوثيقة توجيهات تتعلق التفاصيل المقدم كاف من المقرر إشراكهم للموظفين وأصحاب المصلحة	بأهداف الإصلاح وتنفيذه؟	لعدم تنفيذ الإصلاح؟	في تنفيذ الإصلاح؟	دعماً لتنفيذ إصلاح الإدارة؟
مذكرة الأمين العام، بما في ذلك المرفق، كانون الأول/ديسمبر 2018	معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	ذو فائدة قليلة	لا	ذات فائدة قليلة		
ميزانية عام 2020، A/74/6 (Sect. 9)	معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	ذو فائدة قليلة	لا	ذات فائدة قليلة		
ميزانية عام 2020، A/74/6 (Sect. 23)، البرنامج العادي للتعاون التقني	معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيد إلى حد ما	لا	ذات فائدة قليلة		

هل تقدم الوثيقة توجيهات تتعلق التفاصيل المقدم كاف من المقرر إشراكهم للموظفين وأصحاب المصلحة بأهداف الإصلاح وتنفيذه؟	لعدم تنفيذ الإصلاح؟	في تنفيذ الإصلاح؟	دعما لتنفيذ إصلاح الإدارة؟	هل توضح الوثيقة عموماً، ما مدى فائدة الوثيقة إلى أي درجة مستوى مسؤوليات أولئك الذين باعتبارها توجيهات مفصلة	التوجيهات المتعلقة بتنفيذ إصلاحات الإدارة
معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيدة إلى حد ما	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	ميزانية عام 2020، A/74/6 (Sect. 35)، حساب التنمية
نعم، تحتوي على تفاصيل هامة	مفيد إلى حد ما	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استراتيجية تنمية القدرات، 10 آذار/مارس 2017
معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيد إلى حد ما	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الملامح الرئيسية للفترة 2019-2018
معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيد إلى حد ما	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	التقرير السنوي لوكيل الأمين العام عن الإنجازات والأولويات للسنة المقبلة (2019)
معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيد إلى حد ما	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	خطط العمل الداخلية على مستوى البرامج الفرعية للتنظيم الاستراتيجي لإنجاز برنامج العمل الفرعي (آخر صيغة متوافرة منها)
معلومات قُدمت من جهات رفيعة المستوى؛ لكن تنقص تفاصيل التنفيذ	مفيد جدا	إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مفيدة إلى حد ما	مذكرة وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الموجهة إلى مديري الإدارة، بما في ذلك المرفقان ألف وباء، شباط/فبراير 2020

المصدر: استعراض الوثائق.

كان هناك تواصل ووضوح غير كافيين فيما يتعلق بتفعيل تدابير الإصلاح

56 - أشارت نتائج استعراض الوثائق (انظر الجدول 2) والمقابلات وبيانات الدراسات الاستقصائية إلى أن التواصل بشأن تنفيذ إصلاحات الإدارة المندرجة في المرحلة 3 كان محدوداً وأن الفهم ضعيف بين الموظفين وأصحاب المصلحة؛ فلم يتفق إلى حد ما 30 في المائة من الموظفين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أو لم يتفقوا بالمرّة على أن الأدوار والمسؤوليات محددة تحديداً جيداً. وفيما يتعلق بأصحاب المصلحة، لئن تضمن المنشور المعنون الملامح الرئيسية للفترة 2019-2018 الفرع المعنون "النهوض بالقيادة الفكرية من أجل التنمية المستدامة"، الذي بُنِيَ فيه إلى حد ما دور القيادة الفكرية الذي تضطلع به الإدارة، فبشكل عام، كانت هناك ندرة في التواصل مع أصحاب المصلحة في الإدارة بشأن الإصلاح. ولم يتم

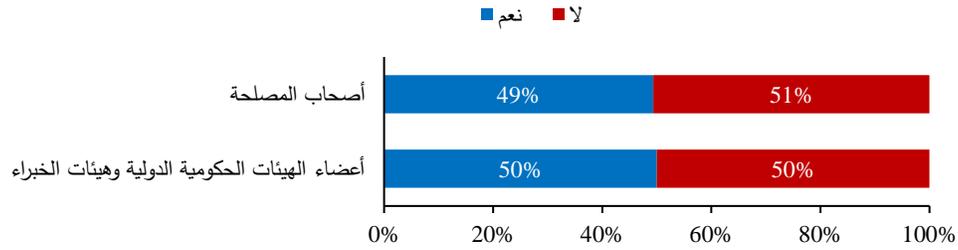
إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل موظفي اللجان الاقتصادية الإقليمية، على أي وثيقة توجيهية تقدم معلومات تفصيلية محددة عن كيفية تنفيذ الإدارة لإصلاحاتها. وأنشأ انعدام التواصل خطراً على تحقيق شركات فعالة، إذ تتطلب هذا الشراكات الوضوح بشأن أدوار كل طرف والأهداف المشتركة.

57 - ولئن أفاد الموظفون وبعض ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات بأن لديهم معرفة عامة بإصلاحات الإدارة، فقد أثار العديد منهم أسئلة تتعلق بتفاصيل هذه الإصلاحات. وأشار الاستعراض المستندي إلى عدم وجود خطة شاملة ومفصلة لتنفيذ الإصلاحات. وأشارت بيانات الدراسات الاستقصائية إلى أن المستوى الحالي لفهم كيفية تنفيذ إصلاحات المرحلة الثالثة غير كاف لتحقيقها بنجاح (انظر الشكلين السابع عشر والثامن عشر).

الشكل السابع عشر

درجة وعي أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة بتفعيل إصلاحات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

هل تعلم أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نفذت إصلاحات على مستواها المؤسسي؟



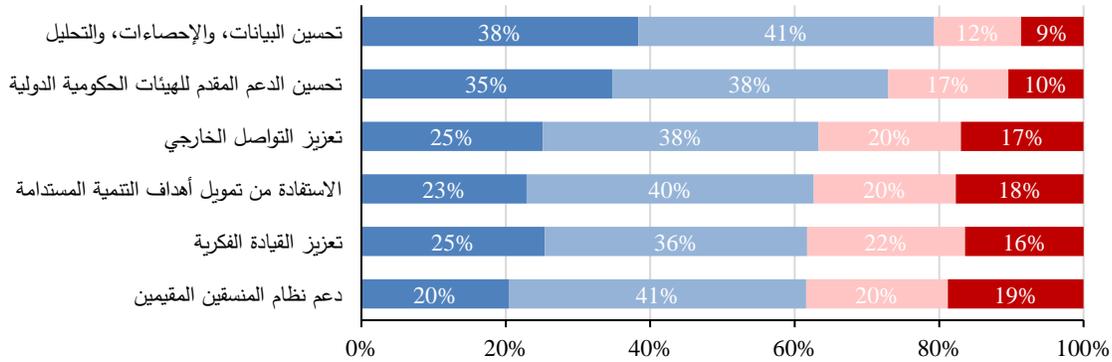
المصدر: الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة.

الشكل الثامن عشر

درجة فهم موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإصلاحات المرحلة 3 وتفعيلها

وجهات نظر موظفي الإدارة بشأن الوضوح فيما يتعلق بتفعيل الإصلاح

لا يوافق بالمرة ■ لا يوافق إلى حد ما ■ يوافق إلى حد ما ■ يوافق بشدة



المصدر: الدراسة الاستقصائية للموظفين.

لا يزال يجري إعداد توجيهات الإدارة بشأن دعم المنسقين المقيمين والتحضير لتواصلها في هذا الصدد 58 - في وقت إجراء هذا التقييم، لم يكن هناك وضوح كاف بشأن ما ستقوم به الإدارة للإسهام في تقديم الدعم الاستراتيجي والفني لنظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه وللجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويشمل ذلك ما سيعنيه عملياً أن تكون رائدة الفكر العالمي، بما في ذلك كيف ستساهم شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد موظفو الإدارة أنفسهم بأن لديهم أقل فهم للمجالين البالغين الأهمية (انظر الشكل الثامن عشر).

59 - وأشارت نتائج المقابلات وغيرها من الأدلة إلى أن الإدارة تفاعلت بشكل كبير مع بعض المنسقين المقيمين بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية. ونظمت الإدارة حلقات دراسية شبكية مع المنسقين المقيمين في البلدان التي أجرت استعراضات وطنية طوعية في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، وعُقدت دورة مخصصة في اجتماعهم السنوي في عام 2019. وكانت أنشطة أخرى لدعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مراحل أبكر. وكانت الإدارة قد حددت نقاط دخول لتقديم الدعم لعملية التقييم القطري المشترك، بما في ذلك فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإنشاء شبكة للأمم المتحدة تضم موظفي البيانات والإحصائيين دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وخلال اجتماع عالمي للمنسقين المقيمين، عقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، يسرت الإدارة حواراً منظماً بقيادة كبير الاقتصاديين في الإدارة وعدد من كبار المديرين الآخرين بشأن الكيفية التي يجري بها تفعيل شبكة الاقتصاديين التابعة للأمم المتحدة كأداة لجلب الخبرات من مختلف مكونات الأمم المتحدة للتعامل مع القضايا الحرجة. وتضمنت مناقشة شبكة الاقتصاديين أمثلة على عدد قليل من أنشطة التفعيل المحددة في مراحلها المبكرة، بما في ذلك وضع دليل تمهيدي قصير لأهداف التنمية المستدامة يركز على التحول الاقتصادي ومبادرة شبكة اقتصادية، وهي المنشور المعنون تقرير شبكة الأمم المتحدة لخبراء الاقتصاد الصادر إحياء للذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة: تشكيل اتجاهات عصرنا. وأعرب المنسقون المقيمون البالغ عددهم عشرة تقريباً الذين حضروا المناقشة عن تقديرهم للحوار، ورحبوا، على سبيل المثال، بالتحليل الاقتصادي الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي و/أو البيئي الذي قد يصبح متاحاً لأخذ في الاعتبار في عمليات التقييم القطري المشترك. وأثيرت عدة أسئلة: ما إذا كانت الشبكة موجودة؛ وكيف يمكن للمنسقين المقيمين أن تكون لهم صلة بها؛ وكيف يمكن أن يُؤخذ بعلمها في التحليلات الاقتصادية التي يجري تقاسمها بالفعل مع الحكومات الوطنية من قبل، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتشير التعليقات المقدمة إلى أن دعم الإدارة لا يزال عملاً قيد التنفيذ.

خامساً - الاستنتاجات

60 - للإدارة دور بالغ الأهمية تضطلع به في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل. ويجب أن تتجز بفعالية الولايات الواسعة النطاق والمتعددة الأوجه التي تسند لها إليها الدول الأعضاء، وأن تعمل في الوقت نفسه على تنفيذ إصلاحاتها التنظيمية المقررة دعماً لأهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق طموح الإدارة وأداء دور بالغ الأهمية، بما في ذلك دورها بوصفها رائدة الفكر العالمي، يجب أن تقيم شراكات ناجحة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس، وجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والشركاء الآخرين داخل الأمم المتحدة وخارجها.

61 - وأثبتت الإدارة قيمتها المضافة الفريدة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وذلك بدعمها للعديد من الولايات

المتعددة الأوجه ومن خلال قدرتها الناشئة على ترجمة المعايير المتفق عليها عالمياً إلى إجراءات لدعم تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وما فتئت تنفذ مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع مجالاتها الوظيفية الثلاثة. وشمل ذلك اتخاذ خطوات لدعم النهوض بخطة عام 2030 من خلال توفير القيادة في مجال إدماج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دعماً لمبادرات الدول الأعضاء المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62 - ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأصبح من الضروري وضع مزيد من الأولويات الاستباقية فيما يخص أنشطة الإدارة وزيادة تحديد أوجه الترابط بينها، فضلاً عن تعزيز التخطيط المشترك للعمل مع الشركاء الرئيسيين. ولكي تمضي الإدارة قدماً، يجب عليها أن تجيب على الأسئلة الرئيسية التالية بالتشاور مع شركائها الرئيسيين:

(أ) ما هو، على وجه التحديد، الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الإدارة في دعم تنمية القدرات مقارنة بالأدوار المماثلة، واحتمالاً المتداخلة، التي تضطلع بها حالياً اللجان الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؟ وتملك الإدارة الإمكانيات لتوفير معارف قيمة على الصعيد العالمي؛ غير أن اللجان والأفرقة القطرية أقرب إلى الميدان؛

(ب) عملياً، ماذا يعني أن تكون الإدارة رائدة الفكر العالمي؟ وكيف يمكن الإبلاغ بهذا الدور وتنفيذه بفعالية بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين؟

وبدون اتخاذ خطوات إضافية في المجالات المذكورة أعلاه، قد تعجز الإدارة عن تحقيق تطلعاتها إلى بلوغ مستوى الأثر الذي يعمل كل من إدارتها وموظفيها بلا كلل من أجل تحقيقه.

سادساً - التوصيات

63 - قدمت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيتين بالعتي الأهمية وثلاث توصيات هامة، قبلتها الإدارة كلها.

التوصية 1 (بالغة الأهمية) (النتائج ألف وباء وجيم ودال وهاء)

64 - ينبغي أن تواصل الإدارة، بالبناء على التحسينات التي أدخلتها وضمن حدود ولايتها، تعزيز خطتها الاستراتيجية السنوية الحالية من أجل تغطية الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الإدارة على مستوى البرامج الفرعية. وبالإضافة إلى تحديد أنشطة البرامج الفرعية ونواتجها ونتائجها من أجل تعيين أولويات الإدارة، ينبغي أن تتضمن وثيقة التخطيط الاستراتيجي المعزز تحديد:

(أ) فرص ملموسة إضافية للتخطيط المشترك للعمل في جميع شعب الإدارة على مستوى الأنشطة/النواتج، بما في ذلك دعم النواتج المشتركة والنتائج المتوقعة؛

(ب) نقاط عمل ذات أولوية عالية للسنة المقبلة، بالتشاور مع البرامج الفرعية واللجان الاقتصادية الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك دعم النهج التكاملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ووضع خطة لتقاسم تلك المعلومات بصورة منهجية مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة؛

(ج) نقاط عمل ذات أولوية عالية للسنة المقبلة لدعم أوجه الترابط بين المجالات الوظيفية للإدارة.

مؤشر الإنجاز: خطة استراتيجية معززة تتضمن البنود من (أ) إلى (ج) الواردة أعلاه

التوصية 2 (هامّة) (النتيجتان دال وهاء)

65 - نظرا للأهمية البالغة للتنسيق الفعال دعما لخطة عام 2030، ينبغي للإدارة، بوصفها منظمّة اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن تزيد من الاستفادة من إمكانيات اللجنة التنفيذية بوصفها آلية للتنسيق الفعال بين كيانات الأمانة العامة في إطار ركيزة التنمية. وينبغي أن تضع، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، خطة للقيام بتحسينات تشمل منجزات مستهدفة واضحة، وجداول زمنية، وآلية للتقييم.

مؤشر الإنجاز: اقتراح لتعزيز عمل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقديم أدلة على أن الاقتراح قد جرى إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مكتب التعاون الإنمائي، واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، عليه ومناقشته معهم، وأصدر

التوصية 3 (هامّة) (النتيجتان باء وجيم)

66 - ينبغي للإدارة أن تنفذ بالكامل الخطوات المحددة في استراتيجيتها لتنمية القدرات. وينبغي أن تضع شروطا و/أو آليات إضافية من أجل:

(أ) تعزيز إطار الرصد والتقييم لعملها في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك قياس النتائج المتوقعة؛

(ب) توسيع نطاق تغطية التقييمات لضمان أن تحظى المشاريع ذات النفقات المرتفعة، بما في ذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية، بتغطية كافية⁽²²⁾ بناء على التشاور والاتفاقات المنقحة مع الجهات المانحة؛

(ج) ضمان استخدام الدروس المستفادة من تلك التقييمات والاستعراضات ذات الصلة ودمجها في مرحلتها الخاصتين بالتخطيط والتصميم، بما في ذلك جمع الأموال لضمان استمرار تقديم الدعم للبلدان في تنفيذ خطة عام 2030.

مؤشر الإنجاز: تحسين رصد وجودة وتغطية التقييمات، مع الأخذ في الاعتبار البنود من (أ) إلى (ج) أعلاه

التوصية 4 (هامّة) (النتيجة باء)

67 - ينبغي أن تواصل الإدارة تعزيز تقييم النتائج المتوخاة، بطرق منها تعزيز نشر وفائدة نواتجها في مجال البحث والتحليل. وينبغي لها أن تعزز نطاق توزيع منشوراتها وفانديتها من خلال ما يلي:

(أ) إجراء دراسة تتضمن توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ لتحسين تقييم تعميم منشورات الإدارة وفانديتها؛

(22) في الفقرة 77 من الوثيقة JIU/REP/2014/6، أبلغ عن نطاق تمويل يتراوح بين 0,5 في المائة و 3 في المائة من النفقات المؤسسية للتقييم.

(ب) وضع نموذج لتقييم نطاق توزيع وفائدة منشورات الإدارة يدمج التوصيات المنبثقة عن الدراسة؛

(ج) استكمال الاستعراضات الدورية لمنشورات الإدارة باستخدام مبادئ توجيهية وأدوات ومصادر جديدة، على النحو المحدد في نموذج تقييم نطاق توزيع منشورات الإدارة وفائدتها.

مؤشر الإنجاز: تعزيز القدرة على تقييم النتائج المتوخاة من المنشورات

التوصية 5 (بالغة الأهمية) (النتيجة هاء)

68 - ينبغي أن تواصل الإدارة وضع خطط عمل وتوجيهات على مستوى الإدارة بشأن تنفيذ الإصلاحات في المرحلة 3 من مراحل الإصلاح التنظيمي. وفيما بعد، ينبغي مواصلة إبلاغ توجيهات وكيل الأمين العام بشكل منهجي إلى موظفي الإدارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وينبغي لدى اتخاذ خطوات متواصلة لتنفيذ إصلاح الإدارة:

(أ) الاستفادة من الطرائق المحددة لتقديم الدعم إلى المنسقين المقيمين، بما في ذلك مواصلة نشر مبادئ توجيهية عملية بشأن الدعم الاستراتيجي والفني الذي ستقدمه الإدارة؛

(ب) الاستفادة من العمل الجاري القيام به، مع وضع مذكرة مفاهيمية تحدد بوضوح دور الإدارة في مجال القيادة الفكرية وأهدافها وغاياتها، والإجراءات الملموسة والمنجزات المستهدفة والآليات المحددة التي ستدعمها لتعزيز عملها في هذا المجال، وتحدد الأساليب التي ستستخدمها لدعم النهج المتكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

(ج) إدراج مواصلة تحسين المذكرة المفاهيمية لشبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة في إطار اختصاصات وتوجيهات كاملة لأصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(د) وضع مؤشرات رصدٍ لتتبع تنفيذ إصلاح الإدارة؛

(هـ) مواصلة إبلاغ موظفي الإدارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بأهم المعلومات ذات الصلة.

مؤشر الإنجاز: خطة تنفيذ المرحلة 3 من الإصلاح على مستوى الإدارة؛ وتوجيهات ذات صلة للموظفين وأصحاب المصلحة تتضمن البنود من (أ) إلى (هـ) أعلاه

(توقيع) فاتوماتا ندياي

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

آذار/مارس 2021

المرفق الأول*

التعليقات الواردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- 1 - أكتب إليكم بالإشارة إلى مذكرتكم المؤرخة 8 أيار/مايو 2020 التي تحيلون فيها مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقر الإدارة بأهمية هذا التقييم وتعرب عن تقديرها للمكتب على استنتاجاته وتوصياته المفصلة.
- 2 - وترحب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتراف التقرير ببعض مواطن القوة الرئيسية للإدارة، حيث سلط الضوء على مزاياها النسبية في دعم الدول الأعضاء وتعظيم مساهماتها في أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الولايات القائمة. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن برنامج عمل الإدارة لا يزال يسترشد بأولويات الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات الناشئة عن نتائج العمليات الحكومية الدولية وما يتصل بها من استعراضات مواضيعية واستعراضات للسياسات العامة تركز على قضايا التنمية العالمية.
- 3 - وحدد التقييم، من بين مواطن القوة الرئيسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أنها (أ) أظهرت قيمتها المضافة الفريدة بوصفها الجهة التي تعقد اجتماعات على الصعيد العالمي بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتدعم عددا كبيرا من الولايات المتعددة الأوجه؛ (ب) دعمت بفعالية التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030 من خلال تيسيرها لقرارات الهيئات الحكومية الدولية؛ (ج) حسنت الجهود الرامية إلى تحقيق برنامج عمل متكامل لدعم خطة عام 2030 دعما فعالا؛ (د) حسنت التعاون بين البرامج الفرعية للإدارة ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) عززت الإجراءات واتخذت خطوات لتنفيذ إصلاح الإدارة دعما لخطة عام 2030.
- 4 - وتلاحظ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا التحديات المحددة في تقرير التقييم، وهي فرص لزيادة تعزيز تنفيذ برنامج عمل الإدارة الذي صدر به تكليف.
- 5 - واستعرضت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقرير التقييم بعناية، وبعد مناقشات وعمليات تبادل للآراء مع فريق التقييم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك بشأن التوصيات، ترحب بالنتائج والأفكار النيرة الواردة في التقييم. وبناء على ذلك، تستعد الإدارة لتقديم خطة عمل مفصلة إلى المكتب تستند إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل استجابة للتوصيات المقدمة في تقرير التقييم.
- 6 - وتقبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التوصيات الواردة في تقرير التقييم هذا وتود أن تضيف الملاحظات التالية:

التوصية 1: ستستفيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تعزيز موافقة عمليات التخطيط الاستراتيجي القائمة، مع مراعاة أولويات البرامج الفرعية وأنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونواتجها المشتركة، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وستظل هذه الإجراءات المقترحة متسقة بشكل وثيق مع ولايات معينة للإدارة، بما في ذلك احتياجات وأولويات العمليات الحكومية الدولية، والقواعد والأنظمة على نطاق الأمانة العامة بشأن تخطيط البرامج وميزانيتها وقنوات الاتصال القائمة.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في هذا المرفق، النص الكامل للتعليقات الواردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد استُنتت الممارسة وفقا لقرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

التوصية 2: ستحافظ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على حوار مستمر مع الكيانات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين التنسيق بشأن العمليات الحكومية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات التحليلية. وعلاوة على ذلك، يمكن توسيع نطاق مؤشر إنجاز ليشمل العمل المشترك بين الوكالات بشأن خطة عام 2030 الذي له صلة بالإدارة.

التوصية 3: بالإضافة إلى الممارسة القائمة، ستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مكتب إدارة برامج تنمية القدرات التابع لها، باستعراض ورصد تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتخطيط وإدارة تقييمات مشاريع تنمية القدرات. وستشرع الإدارة في تحديث المبادئ التوجيهية لتشمل تحسين رصد التقييمات وجودتها وتغطيتها. وستنظر الإدارة أيضا في اتخاذ أي تدابير أخرى، حسب الاقتضاء، في الوقت المناسب.

التوصية 4: تجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالفعل تقييما لأثر منشوراتها. وستعزز هذه العملية أيضا قدرة الإدارة على تقييم النتائج المتوخاة من منشوراتها، التي تهم أصحاب مصلحة رئيسيين مختلفين.

التوصية 5: أحرزت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالفعل تقدما كبيرا نحو تنفيذ إصلاحها. وتبين ملزمتها لعام 2020 تنفيذ الإصلاح، حيث ستدخل الإدارة عام 2020 مجهزة بنهج جديدة وهياكل منشطة. وستواصل الإدارة تقديم تقارير مستكملة للأمين العام عن تنفيذ الإصلاح. وفي عام 2021، سيكون تنفيذ إصلاح الإدارة قد بلغ مرحلة النضج، مما يتيح الوقت لإجراء تقييم مجد واستكشاف سبل للقيام بمزيد من التحسينات.

7 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري بصفة خاصة للسيد خوان كارلوس بينا، والسيدة إلين فينكي، وبقية أعضاء فريق المشروع في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونحن نقدر كثيرا مهنتهم وتعاونهم الممتاز والوقت الثمين الذي أمضوه في إرشادنا طوال هذه العملية. وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى نتائج هذا التقييم، تعزيز دورها الفريد في ميدان التنمية، بما في ذلك في مجالي دعم الهيئات الحكومية الدولية والقيادة الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية الرئيسية.

المرفق الثاني

نتائج العمليات الحكومية الدولية حسب الشعبة موضوع التركيز، لعام 2018

الشعبة	الفريق العامل/المؤتمر/المنتدى
شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة	اللجنة الثانية تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (قرار الجمعية العامة 246/73)
	اللجنة الثالثة
	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (قرار الجمعية العامة 141/73)
	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها (قرار الجمعية العامة 144/73)
	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم (قرار الجمعية العامة 142/73)
	حقوق الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة 156/73)
	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (قرار الجمعية العامة 143/73)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3/2018)
	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2018)
	ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2018)
	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2018)
	قرارات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	قرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
شعبة أهداف التنمية المستدامة	اللجنة الثانية تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة 215/74)
	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار 227/73)
	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (قرار الجمعية العامة 228/73)

حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (قرار الجمعية العامة
232/73)

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (قرار
الجمعية العامة 236/73)

الانسجام مع الطبيعة (قرار الجمعية العامة 235/73)

التممية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (قرار الجمعية العامة 253/73)

مكافحة العواصف الرملية والترابية (قرار الجمعية العامة 237/73)

استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية
المستدامة"، 2018-2028 (قرار الجمعية العامة 226/73)

نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (قرار
الجمعية العامة 229/73)

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة (قرار الجمعية
العامة 17/73)

الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث (قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2018)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
قرارات اللجنة الإحصائية

قرارات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

اللجنة الثانية
شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية
الجمعية العامة
نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (قرار الجمعية العامة 240/73)
رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً (قرار الجمعية العامة 133/73)

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها العشرين (قرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي 27/2018)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (قرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي 26/2018)

الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام 2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع السنوي "من
المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية
والريفية" (E/HLS/2018/1)